

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٢٠

الخميس، ١٥ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد لو دريان/السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيدة يورغنسن
	أيرلندا	السيد فلين
	تونس	السيد الجيراندي
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيدة أومامو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد شرينغلا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

21-19157 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء الموقرين وغيرهم من الممثلين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. وحضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ألمانيا وليبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وأرجو من موظف المراسم مرافقة دولة السيد عبد الحميد محمد الدبيبة، رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية في دولة ليبيا، إلى طاولة المجلس.

اصطُحب السيد عبد الحميد محمد الدبيبة، رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية في دولة ليبيا، للجلوس على المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): باسم المجلس، أرحب بدولة رئيس الوزراء عبد الحميد محمد الدبيبة.

وأرحب أيضا بمعالي السيد هايكو ماس، الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يان كوبيش، المبعوث الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الوزير لودريان والرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة بالحضور الشخصي في الوقت المناسب. وأود أيضا أن أرحب بوجود دولة رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة بيننا اليوم وغيره من أصحاب المعالي والسعادة من وزراء وممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، وكذلك الوزراء الآخرين. وأشكرهم على المشاركة في هذه الجلسة. لأنها ذات أهمية لفهم الحالة القائمة في البلد وكذلك لتعبئة المجتمع الدولي دعماً للعمليات الجارية في البلد والتي ينبغي أن تعزز وحدته واستقراره وأمنه، فضلا عن الأثر الإيجابي لذلك على المنطقة ككل.

وها أنا عائد لتوّي من آخر زيارة لي إلى ليبيا، حيث أجريت مشاورات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لإقناعها بحماية وتعزيز مسار إجراء انتخابات وطنية برلمانية ورئاسية شاملة وحرة ونزيهة في كانون الأول/ديسمبر. ومع أن جميع محاوريّ قد أكدوا مجددا التزامهم بإجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أخشى أن العديد منهم ليسوا على استعداد لترجمة الأقوال إلى أفعال. وقد ذكرتهم بمطلب وتوقعات الغالبية العظمى من الشعب الليبي والمجتمع الدولي لإجراء الانتخابات في موعدها، وهو أمر ضروري لاستكمال عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا ومنع العودة إلى النزاع والعنف والفوضى.

وكان ينبغي أن يكون الأساس الدستوري الذي تستند إليه الانتخابات قد توضّح الآن. إلا أن مجلس النواب للأسف، وهو الهيئة المكلفة بذلك بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة، لم يبتّ في الأمر بعد. وفي الأسبوع الماضي، أنشئت لجنة جديدة تابعة لمجلس النواب معنية بإعداد قوانين انتخابية لإجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وطلبت دعم الأمم المتحدة. وقد نصحتُ رئيس مجلس النواب بأن يتشاور مع المجلس الأعلى للدولة، تمشيا مع الاتفاق السياسي الليبي، وأن يكفل إرساء أساس قانوني ودستوري يقوم عليه إجراء الانتخابات في ٢٤ ديسمبر، وفقا للقرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١)،

واستنتاجات مؤتمر برلين الثاني المعني بليبيا وخريطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي.

كما عقدتُ اجتماعا افتراضيا لملتقى الحوار السياسي الليبي في نهاية أيار/مايو للنظر في مشروع أساس دستوري أوصت به اللجنة القانونية التابعة للملتقى ولمعالجة المسائل الرئيسية التي لم تبتّ فيها اللجنة. وقد شملت المسائل المعلقة التي أثارها أعضاء الملتقى أنفسهم ما إذا كان ينبغي إجراء الانتخابات الرئاسية عن طريق تصويت الشعب تصويتاً مباشرا أو من خلال تصويت غير مباشر عبر البرلمان؛ وما إذا كان ينبغي تنظيم استفتاء بشأن مشروع الدستور الدائم أولا، بل بوصفه شرطا مسبقا لإجراء انتخابات رئاسية مباشرة؛ وما هي معايير أهلية الترشيح، وخاصة لمنصب الرئيس، التي ينبغي اعتمادها؛ وهل يُعتبر الأفراد العسكريون وحاملو الجنسية المزدوجة مؤهلين للترشيح، وبأيّ شروط؛ إلى جانب أسئلة بشأن تمثيل المكونات الثقافية.

إلاّ أن الجلسة التي عقدها الملتقى في أيار/مايو لم تتمكن من حل هذه المسائل وأصرت على ضرورة عقد اجتماع بالحضور الشخصي للتفاوض بشأن حل توفيقي. وقد عقد ذلك الاجتماع في جنيف، بدعم كريم من سويسرا، في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه. ونزولا عند طلب بعض أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي، عقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جلسة للّجنة الاستشارية التابعة للملتقى في تونس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه لتحضير اجتماع جنيف عن طريق وضع خيارات لتجاوز الخلافات بشأن المسائل التي لم تُسوّ بعد. وقد توصلت اللجنة الاستشارية إلى توافق واسع في الآراء بشأن مقترح توفيقي يسعى إلى معالجة شواغل مختلف الفئات المعنية والجماعات ذات النفوذ ضمن الملتقى. وقد قُدّم المقترح إبّان اجتماع جنيف الذي عقده ملتقى الحوار السياسي الليبي.

ومع ذلك، بات من الواضح في جنيف أن أعضاء الملتقى كانوا مشتتين بين كتل وجماعات ذات نفوذ متعددة ومختلفة الانتماءات. وقد ظلت مختلف الكتل متشبثة بمواقفها المتصلبة التي تظهر أيضا في مقترحاتها، ولم يتمكن الملتقى من التوصل إلى اتفاق بشأن مقترح نهائي لإرساء أساس دستوري تستند إليه الانتخابات، بل لم يكن راغبا في ذلك.

وبسبب فشل الهيئات الدستورية وملتقى الحوار السياسي الليبي على حدّ سواء، باتت الحالة في ليبيا أكثر صعوبة وتصادما وتوترا. إذ تقف المصالح المؤسسية والسياسية والفردية عقبة أمام التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار القانوني اللازم لإجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، على النحو المتفق عليه في خريطة طريق الملتقى التي أقرها مجلس الأمن. وتستخدم القوى القديمة والجديدة العاملة على الإبقاء على الوضع الراهن أساليب متنوعة وحججا مشروعة في كثير من الأحيان، بغرض التوصل إلى نتيجة واحدة – وهي عرقلة إجراء الانتخابات. وقد وصف سلفي، الذي كانت له تجربته الخاصة مع نُهج مماثلة، تلك القوى بالمفسدة – وهو وصف في محله نظرا لما يخلفه نهجها ومناوراتها من أثر.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تيسير الجهود الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة، بسبل منها عملُ اللجنة المعنية ببناء توافق في الآراء التي أنشأها اجتماع ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف، والتي ستعقد جلسة يوم غد، وكذلك من خلال عملي مع القادة السياسيين وغيرهم من القادة في ليبيا.

ومطلوب من البعثة، إلى جانب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، أن تسدي المشورة إلى اللجنة التي أنشأها مجلس النواب، والتي أشرت إليها سابقا. ونحن على استعداد للقيام بذلك بهدف تيسير إجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، مُتّخذين خريطة طريق الملتقى ومقترح اللجنة القانونية مرجعا لنا. وتعتزم اللجنة الاجتماع الأسبوع المقبل في إيطاليا.

وسعياً إلى تعزيز عملنا مع المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب في البلد، تعتزم قيادة البعثة إشراكهم في حوار رقمي استخدمته البعثة في الماضي.

ويساورني قلق شديد إزاء التداعيات الواسعة النطاق التي يخلفها جمود المسار السياسي/الانتخابي وما يتصل بذلك من انشقاقات ناجمة عن المواجهة القائمة بين مؤسسات الدولة الليبية الرئيسية، ولا سيما بين حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب، وبين حكومة الوحدة الوطنية والجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر، وبين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وبين من يودّون احترام الجدول الزمني لإجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر وأولئك الذين يرغبون في تأجيلها.

ومن الناحية الإيجابية، على الرغم من عدم وجود إطار تشريعي للانتخابات، شرعت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تحديث تسجيل الناخبين بتاريخ ٤ تموز/يوليه، مع النّص بوجه خاص على إدراج المشردين داخليا. وقررت المفوضية الانتخابية المضي قدما والشروع في تنفيذ الجزء من العملية الذي لا يستدعي الاستناد بوجه كامل إلى الجانب التشريعي. ومع ذلك، ثمة حدود لما يمكن القيام به في غياب التشريعات الانتخابية.

وإذا لم يتم التوصل بسرعة إلى حل لمأزق إرساء الأساس الدستوري اللازم وللمواجهة المستمرة بين مؤسسات الدولة، ولم يُبد القادة الرئيسيون في البلد الإرادة اللازمة للتوصل إلى تسوية وحل توافقي والإقدام على تنفيذه، فمن شأن كل ذلك أن يعكس مسار الزخم الإيجابي الذي شهدناه قبل بضعة أشهر فقط، والذي كانت بدايته تفعيل السلطة التنفيذية المؤقتة وغيرها من التطورات الإيجابية.

أما تداعيات المأزق السياسي وما يشكله من مخاطر على الأولويات الوطنية الرئيسية الأخرى، ولا سيما المسارين الأمني والاقتصادي، فقد بدأت تتجلى بالفعل. ولم يعتمد مجلس النواب الميزانية التي قدمتها حكومة الوحدة الوطنية رغم عدة جولات من المشاورات بين مجلس النواب والحكومة بشأن وضع الصيغة النهائية لمقترح الميزانية. وقد باءت آخر الجهود بالفشل هذا الأسبوع، وهذا يعني أن البلد مُقبل على مناسبة العيد من دون ميزانية ومن دون الدعم اللازم الذي كان بالوسع تقديمه للشعب.

وحتى الآن، لم يتفق مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على السبل التي ينبغي اتباعها للتعيين في المناصب السيادية رغم عقد عدة اجتماعات يسرها المغرب. ولم يسمح الجيش الوطني الليبي لحكومة الوحدة الوطنية ببسط سلطتها على المناطق التي يسيطر عليها.

ولم يتمكن المجلس الرئاسي والحكومة من الاتفاق على تعيين وزير الدفاع، وهو منصب يتسم بأهمية حاسمة لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وإحراز التقدم في عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة توحيد الجيش.

وفي الآونة الأخيرة، أجَّلت اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ إعادة فتح الطريق الساحلي لربط الأجزاء الشرقية والغربية من البلد، احتجاجا على عدم اتخاذ قرارات من شأنها تسهيل إجراء الانتخابات في الموعد المحدد، وللاحتجاج على الجمود في انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. كما اشتكى أعضاء اللجنة من عدم دفع حكومة الوحدة الوطنية رواتب القوات والمقاتلين التابعين للمعارضة. وإذا لم تعالج جميع هذه القضايا، فإمكانها أن تتسبب في تعليق مشاركة أي من الطرفين في اللجنة العسكرية المشتركة التي تستمر، فيما عدا ذلك، في إظهار الوحدة والوطنية والقيادة على نحو مثالي في اتخاذ الخطوات لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

ويساورني القلق من أنه، على الرغم من استمرار سريان اتفاق وقف إطلاق النار – عدا الاشتباكات الطفيفة بين الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية – فإن وحدة اللجنة العسكرية المشتركة وتنفيذ الاتفاق يمكن أن ينهارا إذا استمر الجمود في العملية السياسية. وللجنة دور حيوي في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وقد مهدت إنجازاتها في السابق الطريق لتحقيق التقدم السياسي. ولذلك يجب بذل جميع الجهود الممكنة للحفاظ على وحدتها وعزل عملها عن الآثار الضارة للجمود السياسي والمواجهة بين الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية في ليبيا.

وستواصل الأمم المتحدة دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا. وتمشيا مع القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١)، تجري الاستعدادات لنشر عنصر

لرصد وقف إطلاق النار ضمن بعثة الأمم المتحدة، وذلك لدعم آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها ويملكها الليبيون.

وتستعد الأمانة العامة حاليا للمرحلة الأولى من نشر مراقبي وقف إطلاق النار، بسبل منها استقدام الأفراد واقتناء لوازم العمل. وستقوم الأمانة العامة بعد ذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء بخصوص تيسير النشر الكامل لعنصر رصد وقف إطلاق النار في البعثة، بمجرد تأمين الموارد المالية اللازمة.

غير أنه ليس من الواضح حتى الآن متى سيُشكل العنصر الليبي في الآلية. وكذلك أشارت الحكومة ولجنة ٥+٥ في بعض الأحيان إلى أن المهمة الرئيسية للعنصر التابع للأمم المتحدة ينبغي أن تتمثل في رصد انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب، بدلا من القيام بدوريات للتحقق من الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار.

وتشكل إعادة فتح الطريق الساحلي خطوة أساسية لتنفيذ وقف إطلاق النار. وفي ٨ حزيران/يونيه، أصدر المجلس الرئاسي أمرا إلى قائد غرفة عمليات سرت – الجفرة بنقل جماعاته المسلحة، وهي خطوة ضرورية قبل إعادة فتح الطريق. ووفر ذلك زخما لعقد اجتماع للجنة العسكرية المشتركة في سرت في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ حزيران/يونيه لمناقشة الاستعدادات لفتح أبواب المدينة بأمان، ومن المقرر عقد اجتماع آخر في ٥ تموز/يوليه لمناقشة الترتيبات النهائية. إلا أن الوفد الشرقي في اللجنة أرجأ الاجتماع كرد فعل على الاجتماع الذي عقده ملتقى الحوار السياسي الليبي، وعلى ما اعتبره محاولات من جانب بعض التكتلات لتأجيل الانتخابات. وقد أكدتُ للجنة أهمية المضي قدما في فتح الطريق الساحلي، لأن عدم القيام بذلك سيخدم مصالح المفسدين. كما أؤكد على ضرورة تشاور جميع السلطات والمؤسسات العاملة في المجال الأمني مع لجنة ٥+٥ وتنسيق تحركاتها معها.

وكذلك فإن استمرار وجود القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين الأجانب يهدد وقف إطلاق النار. ومن الضروري أن تتفق الأطراف الليبية والدولية الفاعلة على خطة لبدء انسحاب المرتزقة والقوات الأجنبية وإتمامه. والمؤشرات الأولية لتحقيق تلك الغاية مشجعة، بيد أن الحاجة تدعو إلى خطوات واتفاقات ملموسة.

والهجمات الأخيرة وتجدد التهديد الإرهابي من جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والدولة الإسلامية/داعش هي من الأمور التي تزيد الحالة الأمنية تعقيدا، لا سيما في الجنوب. وكذلك فإن تأخر إعادة توحيد الجهاز الأمني والعسكري الليبي، إلى جانب عدم وجود نهج مركزي ومنسق، يفسحان المجال أمام المنظمات المتطرفة العنيفة للقيام بالتجنيد وتنفيذ العمليات وتصعيد أنشطتها غير المتناظرة. وأحث الجهات الفاعلة الأمنية الليبية على التصدي لهذا التهديد بشكل مشترك، بالتشاور والتعاون مع لجنة ٥+٥ والجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما زعماء القبائل، مسترشدة بالمصلحة الأعم لتعزيز الاستقرار والأمن.

وفي ٨ تموز/يوليه، سلمت تقرير المراجعة المالية الدولية إلى المجلس الرئاسي بحضور رئيس الوزراء الدبيبة ورئيسي فرعي مصرف ليبيا المركزي. وقد طلب رئيس المجلس الرئاسي السابق، السيد السراج، إجراء المراجعة في رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، ثم أصدر مجلس الأمن تكليفا بهذا الشأن، وطلب إلى البعثة تيسير العملية.

والاستنتاج الرئيسي لعملية مراجعة الحسابات هو أن توحيد البنك المركزي الليبي لم يعد موصى به فحسب، بل أصبح ضرورة. وفي حين ظلت احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي محمية إلى حد كبير خلال السنوات الخمس الماضية، فإن الانقسام في البنك المركزي الليبي أضر بسلامة النظام المصرفي وعرقل الإصلاح النقدي. وبسبب عدم وجود ميزانية موحدة والحصار النفطي المتكرر، قدم كلا فرعي المصرف المركزي ائتمانات إلى حكومته السابقة، مما أدى إلى تراكم ديون ضخمة. ولا يمكن إدارة ذلك الدين إلا إذا توحد البنك المركزي. وبعبارة بسيطة فإن النظام المصرفي الليبي من المرجح أن ينهار في حال عدم توحيده.

ويؤذن تقديم تقرير مراجعة الحسابات بنهاية عملية التدقيق في الحسابات المالية وبداية عملية توحيد فرعي البنك المركزي الليبي.

ويحدوني الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من دعم تلك العملية وهي تمضي قدما، في إطار عملية برلين.

وفي ٣١ أيار/مايو، بدأ المجلس الرئاسي سلسلة من حلقات العمل لوضع إطار وهيكل قانونيين للمفوضية الوطنية الليبية العليا للمصالحة، بمشاركة الاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة، ووزير العدل، فضلا عن خبراء قانونيين وممثلين عن المشردين داخليا. وتدعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المبادرات التي يعتزم المجلس الرئاسي اتخاذها، بما في ذلك عقد اجتماعات مع زعماء القبائل والمجتمعات المحلية والنساء والشباب. وإحراز التقدم في تلك المبادرات شرط أساسي لوضع الأساس لعملية مصالحة وطنية أطول أجلا تقوم على المساءلة الواضحة، فضلا عن تعزيز الوحدة والتماسك الاجتماعي قبل انتخابات كانون الأول/ديسمبر.

ويظل المهاجرون واللاجئون في ليبيا في وضع يائس، حيث استمر تزايد عدد الأشخاص الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢١. وبحلول ٢٦ يونيو/حزيران، كان خفر السواحل الليبي قد اعترض وأعاد إلى ليبيا ١٤,٧٥١ من المهاجرين واللاجئين، بما يتجاوز العدد الإجمالي لجميع المعادين في عام ٢٠٢٠.

ونتيجة لذلك حدثت زيادة كبيرة في عدد المهاجرين واللاجئين المحتجزين تعسفا في مراكز الاحتجاز الرسمية، من دون مراجعة قضائية وفي ظروف لاإنسانية في كثير من الأحيان. وفي ٢١ يونيو/حزيران، كان ما يقدر بنحو ٣٧٧ ٦ من المهاجرين واللاجئين قيد الاحتجاز التعسفي في مراكز الاحتجاز الرسمية في جميع أنحاء البلد، أي بزيادة قدرها ٥٥٠ في المائة منذ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١. وقد زادت تلك التطورات بشكل كبير من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية وشواغل الحماية. ولا تزال الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات تواجه قيودا من جانب السلطات الليبية فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية إلى مراكز الاحتجاز والوصول إليها لرصد حالة حقوق الإنسان. ونحث الحكومة مرة أخرى على الموافقة بسرعة على استئناف الرحلات الجوية التي تيسرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة من أجل الإجلاء لأغراض إنسانية وإعادة التوطين والعودة الطوعية ومغادرة المهاجرين واللاجئين من ليبيا. وقد سجل نحو ٠٠٠ ٦ شخص حتى الآن أسماءهم في عمليات المغادرة هذه، التي ظلت محظورة لعدة أشهر.

وفي يونيو/حزيران، تلقت بعثة الأمم المتحدة مزيدا من التقارير الصادمة عن وقوع أعمال عنف جنسي ضد الفتيات والفتيان في مراكز الاحتجاز الرسمية للمهاجرين. وقد تشكل هذه الأفعال جرائم بموجب القانون الدولي والقانون الوطني على السواء.

وأكرر أن ليبيا ليست ميناء آمنا لإنزال المهاجرين واللاجئين. وينبغي للدول الأعضاء التي تدعم عمليات إعادة الأفراد إلى ليبيا أن تعيد النظر في سياساتها، آخذة في اعتبارها أن المهاجرين واللاجئين لا يزالون يواجهون خطرا مؤكدا من التعذيب والعنف الجنسي إذا أعيدوا إلى الشواطئ الليبية.

ويجب على الدول الأعضاء التي لديها نفوذ أن تفعل المزيد لمنع هذه الجرائم. وأشجع من يقدمون الدعم لأجهزة الأمن الليبية التي يُزعم تورطها في تلك الانتهاكات على تحمل مسؤوليتهم واتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع هذا السلوك الشنيع.

وبوجه عام، شهدت الحالة الإنسانية قدرا من التحسن منذ التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، مع عودة المزيد من المشردين إلى مناطقهم الأصلية. وانخفض عدد المشردين داخليا إلى ما يقدر ب ٠٠٠ ٢٢٤ شخص، وهو انخفاض بنسبة ١٩ في المائة منذ شباط/فبراير. ولكن لا تزال هناك تحديات خطيرة فيما يتعلق بضمان حصول السكان العائدين على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، بقدر كاف وشكل مستدام في ظل استمرار الحاجة الملحة إلى إصلاح البنية التحتية الأساسية. وكل ذلك يحدث في ظل حالة متأثرة بشدة بجائحة مرض فيروس كورونا.

وتشكّل عمليات الإخلاء المقررة، والقسرية في كثير من الأحيان، التي تضطلع بها السلطات الليبية والتي تستهدف مجتمعات المشردين

داخليا مصدر قلق متزايد. وفي أيار/مايو، أجليت نحو ٥٠٠ عائلة كانت قد نزحت من تاورغاء تعيش في مستوطنة للمشردين داخليا في الأكاديمية العسكرية البحرية في طرابلس. وهناك موقعان آخران في طرابلس يعيش فيهما المشردون داخليا والمهاجرون واللاجئون، يواجهان خطر الإخلاء القسري، حيث يتعرض المهاجرون واللاجئون للمضايقات والاعتداءات. وأشير إلى أن عمليات الإخلاء القسري دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة تشكّل انتهاكات لحقوق الإنسان.

واستضافت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اجتماعا بالحضور الشخصي في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه للجنة الخبراء الليبيين المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة. ومرة أخرى، أود أن أشكر تونس والشركاء الآخرين الذين يستضيفون اجتماعات مختلفة، على دعمهم المستمر. واختُتم الاجتماع باعتماد أول مشروع قانون شامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن مكافحة العنف ضد المرأة. وقد عُقد الاجتماع تحت رعاية وزارة الدولة الليبية لشؤون المرأة، وحضرت وزيرة شؤون المرأة، السيدة حورية الطرمال، الاجتماع وأعلنت أن الوزارة ستحيل مشروع القانون إلى مجلس النواب لاعتماده.

وأرحب باستنتاجات مؤتمر برلين الثاني المعني بليبيا والجهود الجماعية التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية لمساعدة الشعب الليبي في سعيه إلى الوحدة والسلام والاستقرار والازدهار. ومقارنة بمؤتمر برلين الأول، كانت ليبيا مشاركا وشريكا نشطا في وضع اللمسات الأخيرة على استنتاجات مؤتمر برلين الثاني. ومن المهم الآن أن نشهد تنفيذ هذه الاستنتاجات.

وكما يتضح منذ خريف عام ٢٠٢٠، فإن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وإحراز تقدم على المسار السياسي وتنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي الضروري كلها أمور مترابطة. وهناك حاجة إلى اتخاذ خطوات إيجابية الآن لتجنب الانتكاس على جميع المسارات. ونعوّل على الدعم المستمر من مجلس الأمن وشركاء عملية برلين في ذلك الصدد. وأود أن أشكر عددا من شركاء ليبيا الدوليين على دعمهم لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجهود الشركاء الليبيين للمضي قدما في مختلف المسارات بالتكرم باستضافة اجتماعاتهم.

ويتعين على الجهات الفاعلة السياسية الليبية أن تبذل قصارى جهدها لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر وفقا لخريطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي، ووفقا لما دعا إليه مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وأحث أيضا أعضاء الملتقى، الذين سيجتمعون بحلول نهاية الأسبوع، على تنحية خلافاتهم جانبا والتوصل إلى اتفاق على مقترح بشأن الأساس الدستوري لكي ينظر فيه مجلس النواب فورا ويعتمده حتى يتسنى إجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وتتوقف أهمية هذه الهيئات وفعاليتها على قدرتها على الوفاء بمسؤولياتها وتلبية تطلعات الشعب الليبي.

ولا يجب السماح للجماعات ذات المصالح والمفسدين والجهات الفاعلة المسلحة بعرقلة العملية التي تهدف إلى استعادة شرعية الدولة الليبية ووحدتها وسيادتها ومؤسساتها. وفي ذلك الصدد، قد يكون للمجتمع الدولي دور خاص يضطلع به بما يتماشى مع القرارين ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١) في محاسبة المفسدين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد كوبيش على إحاطته.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي وزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا.

يتطلع الشعب الليبي، بعد عقد من عدم الاستقرار، إلى العيش في بلد آمن وموحد وذي سيادة، وهذا تطلع مشروع. ويتعين علينا أن ندعمه بعمل ما يلزم قبل أن تضيع الفرصة التي سنحت لنا في نهاية العام الماضي. فتوقيع الأطراف الليبية على اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، واجتماع ملتقى الحوار السياسي الليبي، وأداء حكومة الوحدة الوطنية لليمين الدستورية أمام البرلمان، كلها علامات على أن إحراز تقدم أمر ممكن.

وقد أبدى الكثير من الليبيين ذوي النوايا الحسنة – بغض النظر عن انتماءاتهم – عزمهم على كتابة فصل جديد في تاريخ بلدهم من

خلال إعطاء الأولوية لالتزامهم تجاه السيادة الليبية. وأشكر الأمم المتحدة التي ساندتهم على الطريق الذي مهده الحوار، ولا سيما الأمين العام ومبعوثه الخاص يان كوبيش، اللذين نعمل معهما عن كثب. وأود أيضا أن أشيد بروح المسؤولية التي وجهت عمل مجلس الأمن منذ بداية العام. ويوجه اعتماد القرارات ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١) و ٢٥٧٨ (٢٠٢١) بالإجماع رسالة دعم قوية للانتقال السياسي واستعادة الأمن.

ومع ذلك، ندرك أن نفس الزخم يواجه تهديدات خطيرة، وهو ما أوضحته لنا الإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام. وعلينا أن ننزع فتيل تلك التهديدات.

أولا، من الضروري التقيد بالجدول الزمني للانتخابات. فلا بد من إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر وفقا لتوقعات الشعب الليبي. فقد حدد ملتقى الحوار السياسي الليبي هذا الموعد لإجراء الانتخابات. وأيده مجلس الأمن في ١٦ نيسان/أبريل من خلال القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١) وتلاه مؤتمر برلين الثاني في ٢٣ حزيران/يونيه. غير أن بعض المشاركين في آخر اجتماع لملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف اعترضوا عليه. وهذا الجدول الزمني عنصر أساسي لضمان العملية الانتقالية. وبالتالي، لا يمكننا، تحت أي ظرف من الظروف، أن نتنازل عن تاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

وأذكّر بأن الولاية التي كلف بها ملتقى الحوار السياسي الليبي ومجلس النواب السلطة التنفيذية المؤقتة الليبية تتمثل في ضمان إجراء الانتخابات بحلول نهاية هذا العام، وأن الولاية سارية حتى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، كما أن المجلس كان واضحا عند اعتماده للقرار ٢٥٧١ (٢٠٢١) في أن كل من يحاول إحباط العملية السياسية قد يخضع لفرض الجزاءات.

وثمة ضرورة أخرى تتمثل في انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة الذين يشكّل وجودهم انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واعتداء خطيرا على سيادة ليبيا. وقد حان الوقت لتنفيذ جدول زمني تدريجي ومتوازن ومرحلي لمغادرة العناصر الأجنبية من كلا الجانبين. وقد قدمنا مقترحات محددة في ذلك الصدد نوقشت باستفاضة مع المشاركين في عملية برلين. وقد يشمل هذا الانسحاب مبدئيا بدء رحيل المرتزقة السوريين من كلا الجانبين في الأسابيع المقبلة. ومن شأن تلك الخطوة الأولى أن تمكّن إطلاق عملية تهدف إلى رحيل جميع القوات الأجنبية والمرتزقة عن الأراضي الليبية في نهاية المطاف.

وفي ذلك الصدد، من الجلي أنه يجب أخذ حالة البلدان المجاورة لليبيا في الاعتبار. وأعني بصفة خاصة، بلدان منطقة الساحل التي دفعت بالفعل ثمنا باهظا جراء عدم الاستقرار في ليبيا. وينبغي أن تدفعنا الأحداث الأخيرة التي وقعت في تشاد إلى ضمان إعادة المرتزقة من جيران ليبيا إلى بلدانهم الأصلية من خلال عملية تسريح موثوقة.

وفي مجال الأمن، يجب الحفاظ على أعلى مستوى من اليقظة. ويجب أن يصاحب إنهاء التدخل الأجنبي في ليبيا إحراز تقدم في إعادة توحيد الجيش وتفكيك الميليشيات حتى تتمكن السلطات المدنية من الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية. ويجب أن تحظى تلك العملية بالدعم من الجميع.

ويجب أن تظل مراقبة وقف إطلاق النار أولوية، مع نشر آلية للرصد تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ودعما للقرارات الليبية. كما يجب أن تستمر مكافحة الإرهاب، خاصة في جنوب ليبيا، بالتعاون الوثيق مع بلدان المنطقة.

ويجب أن ندعم إعادة فتح الطريق الساحلي بشكل فعال، بما يتجاوز الإعلانات المتكررة. وسيكون هذا تدبيرا قويا قامت اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ بعمل ممتاز بشأنه. وأثني على تلك الجهود.

وأخيرا، يجب أن نعمل مع السلطات الليبية، مع الاحترام الكامل لسيادة ليبيا، لتعزيز سيطرتها على حدودها البرية والبحرية. وفيما يتعلق بالمسائل البحرية، فإن الاتحاد الأوروبي وإيطاليا وفرنسا على استعداد لبذل المزيد من الجهود لدعم تدريب خفر السواحل الليبي وضمان تجهيزه تجهيزا جيدا. وقد يكون التدريب، من خلال عملية إيريني للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي، مساهمة رئيسية تتجاوز وظيفتها الأساسية، وهي تنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس.

للمرة الأولى منذ وقت طويل، أصبح السلام في متناول اليد في ليبيا. وأود أن أؤكد مجددا لرئيس وزراء ليبيا، ومن خلاله للشعب الليبي، عزم مجلس الأمن والمجتمع الدولي على الوقوف إلى جانبهما في تنفيذ خارطة الطريق السياسية والأمنية التي ذكرتها للتو. وهذا يفسر اتخاذ القرار ٢٥٧١ (٢٠٢١)، الذي أشرت إليه سابقا، بالإجماع. تلك هي الفكرة وراء عملية برلين، التي سيعود إليها هيكو ماس، الذي ترأس مؤتمر برلين -٢ الحاسم بشأن ليبيا. وقد تمكنا من قياس التقدم المحرز منذ مؤتمر برلين الأول قبل عام ونصف العام. وهو يوضح أيضا التزام الاتحاد الأوروبي الموحد في موقفه إزاء الحالة في ليبيا، كما عبرنا عنه، مع زملائي الإيطاليين والألمان، خلال زيارتنا المشتركة إلى طرابلس في آذار/مارس. وهو يفسر البيان الرئاسي S/PRST/2021/6، الذي اتفقنا عليه وأرحب به. وهو يحدد مسارا واضحا ويحاسب جميع أولئك الذين يواصلون عرقلة عملية العودة إلى الاستقرار - سواء كانوا أصحاب مصلحة ليبيين أو غير ليبيين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لوزير الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في الجمهورية التونسية.

السيد الجراندي (تونس): أود في البداية أن أتوجه إليكم بالشكر، صديقي السيد لودريان، على هذه المبادرة الطيبة بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، الذي يشكل مناسبة جديدة للمجموعة الدولية لتأكيد التزامها بدعم ومساندة ليبيا الشقيقة على درب مسارها السياسي، برعاية الأمم المتحدة.

ولا يفوتني في هذا السياق أن أنوه بجهود الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ومبعوثه الخاص إلى ليبيا، السيد يان كوبيش. ونرحب كل الترحيب بالسيد عبد الحميد الدبيبة، رئيس وزراء ليبيا.

لقد عاشت الشقيقة ليبيا على مدى عقد من الزمن على وقع نزاع استنزف مقدرتها البشرية والمؤسسية واستهدف سيادتها ووحدتها الترابية، نزاع ألقى بثقله وتداعياته، لا سيما الأمنية والاقتصادية، على المنطقة ككل وعلى دول الجوار بصفة خاصة. وما فتئت تونس تؤكد خلال تجربة السنوات العشر الماضية أنه لا سبيل لحل الأزمة في ليبيا إلا عبر حوار فيما بين الليبيين. ودعا فخامة الرئيس قيس سعيد في هذا السياق إلى توحيد الليبيين حول مشروع وطني يعيد إلى ليبيا أمنها واستقرارها ويعيد كذلك إلى المنطقة توازنها ويجنبها مزيدا من التوتر والتهديدات الأمنية.

وكان منتدى الحوار الليبي - الليبي الذي استضافته تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، وما أسفر عنه من خارطة طريق واضحة المعالم والأهداف، بداية انفراج حقيقية في المسار السياسي، ونقطة تحول باركتها المجموعة الدولية، وأبدت التزاما تاما بمرافقة الأشقاء في مرحلتهم الانتقالية التاريخية.

إن الاستحقاقات الانتخابية الرئاسية والتشريعية المقبلة، المزمع عقدها في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، تشكل بلا أدنى شك محطة فاصلة في المسار السياسي الليبي باعتبارها انطلاقة لمسار ديمقراطي دائم وإرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات في ليبيا. وفي هذا السياق، تعرب تونس عن ارتياحها لتأكيد الأشقاء الليبيين التزامهم بإجراء هذه الانتخابات وفق الإطار الزمني المقرر، وما لمسناه أيضا في مؤتمر برلين -٢ المعقود مؤخرا من دعم دولي لمساعدة الفرقاء الليبيين على المضي قدما لإنجاز هذه الاستحقاقات وتهيئة المناخ الملائم لإنجاحها.

وأُجدد في هذا الإطار استعداد تونس لوضع خبرتها على ذمة الأشقاء والاستفادة من تجربتها في المجال الدستوري والتشريعي والانتخابي. كما نحث جميع الفرقاء السياسيين على مواصلة الحوار البناء والمسؤول، بهدف الوصول إلى صيغة توافقية للقاعدة الدستورية لإجراء الانتخابات وتمكين الشعب الليبي من حقه في الانتخاب.

ولا يجب أن يكون تعثر المفاوضات الأخيرة في جنيف سببا لإرباك المسار السياسي نحو الانتخابات، وإنما فرصة جديدة لتشخيص التحديات والمعوقات والعمل على تذليلها برعاية الأمم المتحدة وبدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين. وإننا على ثقة بقدرة الأشقاء على

تجاوز جميع خلافاتهم ولم شملهم وتوحيد صفهم لإعلاء مصلحة ليبيا وتحقيق تطلعات شعبها في ممارسة حقه الانتخابي.

وفي هذا الإطار، نجدد التأكيد على أهمية مواصلة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار، المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، وبتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١)، المتعلق بمراقبة وقف إطلاق النار باعتباره ركيزة أساسية لبناء السلام في ليبيا وتعزيز مناخ الثقة بين جميع الأطراف. وفي هذا السياق، من الضروري التسريع في وضع الآلية الليبية لمراقبة وقف إطلاق النار، بدعم من الأمم المتحدة.

ونعتقد أن المبادرة التي طرحتها الحكومة الليبية مؤخرا لدعم الاستقرار في ليبيا تشكل قاعدة لتعزيز الرؤية الليبية لإدارة المرحلة المقبلة ضمن مجموعة عمل دولية لمساندة ليبيا في تنفيذ البرامج السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية عبر خلق الآليات التنفيذية اللازمة. كما أن سحب المقاتلين الأجانب والمرتزقة يمثل شرطا أساسيا لدعم الاستقرار، باعتبار ما يمثلونه من تهديد خطير وجدي ليس على ليبيا ومسارها الانتقالي فحسب، وإنما على المنطقة بأسرها، ولا سيما دول الجوار.

كما نشدد على ضرورة وضع جدول زمني واضح وعلى أهمية دعم الشركاء الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة في الجهود الليبية في هذه العملية الدقيقة، بما يجنب دول الجوار ومنطقة الساحل أي نعكاسات على أمنها واستقرارها، لا سيما فيما يتعلق بالجريمة المنظمة والإرهاب. وفي هذا السياق، نجدد التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود ضمن مختلف الآليات الدولية والإقليمية للتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب، وتجمع دول الساحل والصحراء وشراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، بهدف تعزيز القدرات الإقليمية ورفع مستوى التعاون بين بلدان الساحل وشمال أفريقيا ومكافحة آفة الإرهاب التي لا تهدد المنطقة فحسب، بل يتعدى التهديد أصقاع ومناطق أخرى.

كما لا يفوتني أن أشدد على ضرورة تعزيز آليات التنسيق والرقابة للحد من ظاهرة تفاقم الهجرة غير الشرعية عبر البحر خاصة، حيث تشهد الفترة الأخيرة تزايدا في تدفقات المهاجرين غير الشرعيين من مختلف الجنسيات نحو المياه الإقليمية التونسية، بما يطرحه ذلك من تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية وإنسانية على المستوى الوطني وكذلك على مستوى البحر الأبيض المتوسط بأسره.

إنّ مراحل الانتقال الديمقراطي تعدّ من أهم وأدق المراحل التي قد تشهدها دولة ما في تاريخها باعتبار حجم التعقيدات والإشكاليات التي تفرزها هذه المرحلة وباعتبارها تشكّل مرحلة تأسيس لقواعد البناء الديمقراطي وللنظام السياسي المستقبلي الضّامن للتعددية والحريات وحقوق الانسان.

ولقد خَبِرنا في تونس دقة هذه المرحلة وتعقيداتها، لذلك نحن ندرك أن الطريق نحو الانتقال الديمقراطي في ليبيا واستكمال بناء المؤسسات على ما يواجهه من تحدّيات، فإنّ الأشقاء الليبيين قادرون على تحقيقه، كما أنّ على المجموعة الدولية دعم ومساندة هذا المسار.

وستظل تونس كما كانت دائما سندا لأشقائها ومسارهم الانتقالي، للمضي قدما في بناء دولة ليبية قوية وموحدة بما يخدم مصالح الشعب الليبي ويعزز استقرار وأمن المنطقة بأسرها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية جمهورية كينيا.

السيدة أومامو (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي، بدايةً، أن أعرب عن سعادتي وشعوري بعظيم الشرف أن أتمكن من مخاطبة مجلس الأمن شخصيا للمرة الأولى. وأشكر سعادتكم، صديقنا العزيز السيد لودريان، على هذه الفرصة. وأهنئكم، سيدي، على نجاحكم في توجيه أعمال مجلس الأمن منذ تولي فرنسا الرئاسة لشهر تموز/يوليه. وأرحب بمشاركة معالي رئيس وزراء ليبيا ووزيري خارجية ألمانيا وتونس والأمين العام لجامعة الدول العربية. وأعرب عن تقديري وشكري للسيد يان كوبيش، المبعوث الخاص إلى ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته.

لقد حقق الشعب الليبي طوال السنة ونصف السنة الماضية إنجازات هامة ومستمرة في إطار عملية السلام وواصل العمل لأجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في ليبيا. ونشيد به على ذلك ونحثه

على مواصلة الحوار والمشاركة الوطنيين بعزم لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في ليبيا التي توخاها.

ونشيد أيضا بالمبعوث الخاص وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على الدعم الذي يقدمانه لليبيا. وينبغي حماية أي مكسب تحقق والإشادة به مهما كان صغيرا على أساس أنه لا ينبغي فرض عمليات السلام وأنه يجب إتاحة حيز يجتمع فيه الناس للحوار لأغراض قبول العملية وملكيتها.

ونشجع على مواصلة الحوار الوطني لإجراء انتخابات ٢٤ كانون الأول/ديسمبر تمشيا مع خريطة الطريق التي وضعها منتدى الحوار السياسي الليبي.

ويشيد وفد بلدي بالخطوات التي تتخذها حكومة الوحدة الوطنية لأجل تعزيز التقدم والتكاتف من خلال مبادرة تحقيق الاستقرار في ليبيا. وينبغي تصميم هذه المبادرات وتنفيذها بطريقة تبعث جميع الليبيين على الشعور بالوصول إليهم وتمثيلهم فيها. ونشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة توحيد المؤسسات الوطنية بما يمكن الحكومة من الوفاء بالتزاماتها تجاه الشعب.

ولا يمكنني المبالغة في تأكيد أهمية المصالحة الوطنية. ولذلك ترحب كينيا بإنشاء المفوضية العليا للمصالحة الوطنية باعتبارها خطوة هامة لتحقيق هذه الغاية. ونحث الحكومة على مواصلة التزامها بالعملية بدعم كامل من الاتحاد الأفريقي.

ونلاحظ ونشجع الجهود المتواصلة للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ وضمان استكمال المتطلبات اللازمة لنشر عنصر الأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار ودعم آلية رصد وقف إطلاق النار في ليبيا.

وترحب كينيا أيضا باستنتاجات مؤتمر برلين الثاني المعقود في ٢٣ حزيران/يونيه، خاصة فيما يتعلق بشرط التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك الانسحاب الفوري للمقاتلين والمرتزقة الأجانب من ليبيا، فضلا عن الامتثال لحظر الأسلحة. وتتسق هذه الاستنتاجات مع نداءات مجلس الأمن بمغادرة جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب لليبيا وفقا للقرارين ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١). وهذا أمر بالغ الأهمية لأن استمرار وجود هؤلاء المقاتلين وتراكم أسلحتهم يشكلان تهديدا خطيرا لعملية السلام ولأي مكاسب تحققت.

وبالإضافة إلى ذلك يتيح استمرار وجود المقاتلين والمرتزقة الأجانب بيئة مواتية للإرهاب والتطرف العنيف. وما زلنا ندعو إلى تخطيط وتنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن بطريقة تأخذ في الاعتبار مراقبة الحدود الجنوبية.

وللتصدي للتهديد الذي تتعرض له الدول المجاورة ومنطقة الساحل تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية القيام بدور وقائي علاوة على التصدي لذلك التهديد أيضا. وتواصل كينيا الدعوة إلى ضرورة وضع برامج مماثلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الدول المجاورة في المنطقة التي يأتي منها بعض المقاتلين أو يتحتم مرورهم عبرها عند مغادرتهم ليبيا. تحقيقا لذلك نوصي بشدة بتعديل ولاية البعثة لتشمل بعدا إقليميا في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونأمل أيضا في إدراج ذلك في الاستعراض الاستراتيجي المستقل الجاري للبعثة. ونظرا للبعد الإقليمي للحالة في ليبيا، من المهم أن تعمل البعثة بالتنسيق والتشاور الوثيقين مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية والشركاء المهتمين الآخرين في هذا الصدد.

وما زلنا ندعو إلى المعاملة الإنسانية للاجئين في ليبيا. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لجميع المعنيين وقف عمليات الاعتراض في البحر وإعادة المهاجرين إلى الموانئ الليبية.

أخيراً، تدعو كينيا جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى مواصلة تقديم الدعم لعملية سلام يقودها الليبيون ويملكون زمامها حقاً بطريقة تدعم سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وأؤكد للمجلس دعم كينيا واستمرار التزامها في هذا الصدد. إن السلام في ليبيا هو السلام في أفريقيا بأسرها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدعو الآن الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية وعضو حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم لجلسة اليوم. وأشكر أيضا المبعوث الخاص كوبيش على إحاطته القيّمة. وأود أن أشارك الآخرين الترحيب بحضور وزيرة خارجية كينيا ووزير خارجية تونس ورئيس الوزراء الليبي ووزير خارجية ألمانيا والأمين العام لجامعة الدول العربية.

إن الحل السياسي في ليبيا ما زال ممكنا. وهو أمر ضروري وعاجل. ولكنه يتطلب إجراء انتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر كما هو مخطط لها. ويجب على الأطراف أن توحد صفوفها لضمان تحقيق ذلك عن طريق وضع الأطر القانونية والدستورية اللازمة. وسوف تمكّن الانتخابات الوطنية من إحراز التقدم الديمقراطي وتحقيق الوحدة الليبية من خلال السماح لليبيين البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة في جميع أنحاء البلد من الإدلاء بأصواتهم في تشكيل مستقبل بلدهم. ويجب ألا تتأخر الانتخابات عن موعدها. ويجب أن تكون العملية الانتخابية بقيادة الليبيين وملكيتهم، فضلا عن خلوها من التدخل الأجنبي أو تأثيرات سلبية.

لقد شارك كثيرون منا هنا في مؤتمر برلين الثاني قبل بضعة أسابيع. وقد سررنا لرؤية هذا الإقبال القوي، بما في ذلك مشاركة الحكومة الليبية المؤقتة. ونجح مؤتمر برلين في إظهار التزام مدو بدعم الانتخابات الوطنية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، مرددا ما ورد في القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١)، الذي اعتمد بالإجماع في نيسان/أبريل.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي يتوقع إجراء الانتخابات الوطنية، على نحو ما اتفق عليه في خريطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي. ومن أجل الانتقال من خارطة الطريق إلى الواقع، يجب اعتماد ترتيبات دستورية وتشريعية – ولا يسعني أن أقول ذلك بوضوح أكبر. وقد رأينا ملتقى الحوار السياسي الليبي يواصل المناقشات في الأسابيع الأخيرة بشأن المسار قدما نحو إجراء الانتخابات التي تيسرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمبعوث الخاص كوبيش. وقد وصف لنا اليوم تلك الجهود ودعا جميع الأطراف إلى القيام بما هو ضروري لتحقيق الانتخابات. ومن الضروري أن يقوم أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي بإعادة تكريس جهودهم لتلك المناقشات.

ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يواصل دعم الجهود الرامية إلى حل المسائل المحيطة بوقف التصعيد العسكري، وأن يدعو إلى المغادرة الفورية للقوات الأجنبية والمرتزقة. ويجب أن نؤكد مرة أخرى على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار؛ وأي شيء دون ذلك، كما ذكر السيد كوبيش، من شأنه أن يهدد وقف إطلاق النار. وسيكون لبعثة رصد وقف إطلاق النار بقيادة ليبيا وملكيتها دور هام في التحقق من رحيل المرتزقة، وفي نهاية المطاف، القوات الأجنبية الأخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، نشعر بالتشجيع إزاء وضع اللجنة العسكرية المشتركة خططها لآلية رصد وقف إطلاق النار بالتشاور مع البعثة، بما في ذلك العدد القليل من المراقبين المنتشرين بالفعل.

إن المجتمع الدولي يدعم الشعب الليبي بشكل واضح وكامل في طريقه إلى الانتخابات الوطنية. وعلينا الآن أن نبذل كل ما في وسعنا للمساعدة في ضمان ألا يعرقل المفسدون المحتملون، الداخليون والخارجيون على حد سواء، شهورا من التقدم الذي استلزم تحقيقه بذل جهود مضنية. وفي هذه المرحلة الأخيرة، من المهم، ومن واجب جميع الأطراف، دعم الشعب الليبي.

السيد شرينغلا (الهند) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكر السيد جان إيف لودريان، وزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية لفرنسا، على رئاسته هذه الجلسة الوزارية الرفيعة المستوى بشأن ليبيا. كما أشكر المبعوث الخاص يان كوبيش على إحاطته.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أيضا أن أرحب بالسيد عبد الحميد محمد الدبيبة، رئيس وزراء ليبيا، وكذلك بالوزراء الآخرين الحاضرين، والسيد أبو الغيط،

الأمين العام لجامعة الدول العربية، في إحاطة اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ ألمانيا على استضافتها مؤتمر برلين الثاني بشأن ليبيا في الشهر الماضي. ونؤيد تماما استنتاجاته.

كان هناك شعور بالتفاؤل الحذر فيما يتعلق بالوضع في ليبيا خلال الأشهر القليلة الماضية، خاصة منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وشهد المجلس ورحب بالتقدم السياسي المحرز، بما في ذلك إنشاء حكومة الوحدة الوطنية المكلفة بإجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

ولكن، كما سمعنا من المبعوث الخاص، على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك ما يدعو إلى القلق. لا تزال الحالة الأمنية هشة على الرغم من انخفاض العنف. وقد تفاقم الأثر السلبي للنزاع على الاقتصاد بسبب الجائحة وتفكك المؤسسات المالية. وقد أثر تدخل قوى خارجية في الشؤون الداخلية لليبيا سلبا على التقدم المحرز على المسار السياسي.

وستكون الأشهر الستة المقبلة حاسمة بالنسبة لليبيا وهي تشرع في رحلة نحو السلام والاستقرار. ويتعين على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مواصلة تقديم الدعم لليبيا في هذه المرحلة الحرجة. ولذلك فإن جلسة اليوم ستساعد في توجيه رسالة إلى جميع أصحاب المصلحة في ليبيا. وفي هذا الصدد، أود أن أطرح عدة اقتراحات.

أولا، يجب إجراء الانتخابات كما هو مخطط لها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ بطريقة حرة ونزيهة. ولتحقيق ذلك، من الحيوي الاتفاق في وقت مبكر على الأساس الدستوري لإجراء الانتخابات. للأسف، لا يزال التوصل إلى توافق في الآراء في هذا الصدد بعيد المنال. ويتعين على الأطراف الليبية، ولا سيما أعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي، مواصلة المشاورات فيما بينهم من أجل التوصل إلى حل عملي في أقرب وقت ممكن. ونحث أيضا مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على وضع التشريعات اللازمة لإجراء الانتخابات.

وفي الوقت نفسه، نشجع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على الاستعداد بشكل كامل للانتخابات المقبلة.

ثانيا، يجب حماية سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب أن تكون عملية السلام بقيادة وملكية ليبية بالكامل، دون إملاءات أو تدخل خارجي. ونشجع أيضا جميع الأطراف الليبية على مواصلة بذل جهود متضافرة من أجل توحيد جميع المؤسسات الوطنية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمراجعة المستقلة لحسابات البنك المركزي.

ثالثا، ينبغي احترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن المتتالية. وللأسف، لا تزال تلك الأحكام، ولا سيما المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة، تنتهك. ومما يثير القلق بنفس القدر استمرار انتهاك حظر الأسلحة بشكل صارخ، كما ذكر مرارا فريق الخبراء المعني بليبيا. وينبغي أن يكون هناك نقاش جدي داخل المجلس بشأن التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها لكفالة تنفيذ قرارات المجلس بشأن انسحاب القوات الأجنبية حتى يسود السلام والاستقرار المستدامان في ليبيا.

رابعا، يجب أن نكفل عدم السماح للجماعات الإرهابية والكيانات المنتسبة لها بالعمل دون رادع في ليبيا. إن استمرار وجود وأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في ليبيا، كما يتضح من أحدث تقرير (انظر S/2021/68) لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، يثير قلقا بالغا. ويشير التقرير إلى انتشار الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل أيضا. لقد أصبحت ليبيا قاعدة لوجستية للمنتسبين إلى تنظيم القاعدة في مالي. وهذا أمر يثير قلقا بالغا بسبب الآثار التعاقبية المحتملة لذلك في جميع أنحاء منطقة الساحل. ومن المؤسف أن المسألة لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

خامسا، نحن بحاجة إلى التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول وتسريحها وإعادة إدماجها. ونقدر استعداد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتقديم المساعدة إلى ليبيا في تلك العملية.

وأخيرا، فإن عملية المصالحة الوطنية الشاملة والجامعة هي ضرورة الساعة. ونأمل أن تشارك جميع الأطراف المعنية بإخلاص في ذلك المسعى. ونحض المجتمع الدولي أيضا على دعم هذه العملية.

ارتبطت الهند تقليديا بعلاقات وثيقة ومفيدة للطرفين مع ليبيا. ولا تزال المساهمات التي تقدمها الشركات الهندية والمهنيون الهنود في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والتصنيع والتعليم والرعاية الصحية تدعم الاقتصاد والمجتمع الليبي حتى يومنا هذا. ولا تزال الهند ملتزمة بدعم ليبيا والشعب الليبي في مسعاهما لتحقيق سلام دائم في البلد. وتحقيقا لتلك الغاية، نتطلع إلى العمل مع حكومة الوحدة الوطنية في توفير المساعدة في مجال بناء القدرات والتدريب في مجالات يحددها الطرفان.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر المبعوث الخاص كوبيش على إحاطته. ويسرني أن ينضم إلينا رئيس الوزراء الدبيبة، ووزير الخارجية ماس والسيد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المحرز في ليبيا خلال العام الماضي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وعملية برلين. ومع ذلك، وكما سمعنا، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به لاستكمال الانتقال السياسي في ليبيا. وأود أن أبرز ثلاث خطوات عاجلة اليوم.

أولا، لقد حان الوقت للوفاء بالالتزام المتمثل في إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وشاملة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، بمشاركة كاملة ومتساوية ومجدية من جانب المرأة. ولذلك أحث جميع السلطات الليبية المعنية على العمل، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، للاتفاق على أساس قانوني للانتخابات وكفالة المضي قدما في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر على النحو المتفق عليه. وتقع على عاتق أعضاء مجلس النواب وملتقى الحوار السياسي الليبي مسؤولية خاصة في هذا الصدد، ولن تتردد المملكة المتحدة في اتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يقوضون عمدا إجراء الانتخابات.

ثانيا، نحث على التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر. ويشمل ذلك انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من دون تأخير. ونؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والليبيون لتفعيل هذا الانسحاب فورا. كما نشجع الأطراف الليبية على المضي قدما في التزامها بفتح الطريق الساحلي وبناء الثقة في الانتقال نحو إنهاء النزاع.

وأخيرا، يجب ألا يغيب عن بالنا الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها الليبيون العاديون، بما في ذلك الكهرباء والمياه والتعليم والرعاية الصحية. إن تحقيق هذه الأمور يعني الاتفاق على ميزانية وطنية متوازنة وكفالة استخدام الموارد بما يعود بالنفع على الناس في جميع أنحاء ليبيا. كما يعني إعادة توحيد المؤسسات الليبية وإعادة بناء ثقة المواطنين في الحكومة.

وبفضل جهود الليبيين وإرادتهم، أحرز البلد تقدما هاما في العام الماضي، بيد أنه يجب أن يستمر هذا الزخم. إن الخطوات التالية في الانتقال حاسمة. وستواصل ليبيا وجميع الليبيين تلقي دعم المملكة المتحدة الكامل في هذه العملية.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بكم، معالي الوزير لودريان، رئيسا لجلسة مجلس الأمن اليوم. كما نرحب برئيس وزراء ليبيا الدبيبة، ووزيري خارجية تونس وألمانيا، والأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى.

ونود أن نشكر السيد يان كوبيش على إحاطته المفصلة والزاخرة بالمعلومات عن الحالة في ليبيا. يساورنا شعور بالتفاؤل الحذر إزاء

آفاق التطور في هذه الحالة. وكان الإنجاز الرئيسي، بطبيعة الحال، هو توقيع الأطراف الليبية على اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. فقد بدأت الأطراف المتحاربة في التغلب تدريجيا على انعدام الثقة المتبادل الناجم عن سنوات عديدة من النزاع الذي تسبب فيه التدخل الخارجي في عام ٢٠١١.

كما أحرز الليبيون تقدما كبيرا على المسار السياسي. فقد عينت سلطات جديدة في المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية لفترة مؤقتة. وتبذل جهود مستمرة لكفالة سير عمل هياكل الدولة الموحدة والمؤسسات المالية والاقتصادية. وقد تجسد هذا التقدم في البيان الختامي الذي صدر عقب المؤتمر الدولي الثاني بشأن ليبيا، المعقود في برلين في حزيران/يونيه.

إننا نتفهم أن تحقيق جميع أحكام خريطة الطريق لن يكون سهلا. ويتضح هذا أيضا من الإحاطة التي قدمها السيد كوبيش. والتحدي الرئيسي أمام السلطات الانتقالية الحالية في ليبيا هو إجراء انتخابات شاملة ضمن الإطار الزمني المحدد، أي في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ولتحقيق ذلك الهدف، نحتاج إلى كفالة اعتماد الأسس الدستورية ذات الصلة. وهذا بدوره يتطلب التوصل إلى تسويات بين ملتقى الحوار السياسي الليبي ومجلس النواب. ونعتقد اعتقادا راسخا أن نجاح هذه العملية سيتوقف على مستوى الشمول والشفافية في العملية السياسية ككل، بما في ذلك في الانتخابات. وهذا يعني إشراك جميع القوى السياسية الرائدة في البلد، وممثلي جميع المناطق، فضلا عن ممثلي السلطات السابقة.

وندعم العمل الذي تقوم به اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، التي لها دور مهم تؤديه في توحيد القوات المسلحة للبلد وضمان الأمن العام. ونأمل أن تتمكن اللجنة من الاتفاق في أقرب وقت ممكن على فتح طريق النقل الاستراتيجي بين غرب البلد وشرقه.

وثمة مسألة أخرى ذات أهمية حيوية اليوم تتمثل في الوجود العسكري الأجنبي. وندعو إلى انسحاب تدريجي ومنسق لجميع القوات والفرق الأجنبية من ليبيا. وفي الوقت نفسه، من الضروري كفالة عدم الإخلال بتوازن القُوى القائم في الميدان، الذي يحافظ حاليا على الهدوء في البلد. وعلينا أن نكفل عدم وجود تهديد بحدوث تصعيد عسكري جديد. كما علينا أن نضع في اعتبارنا المصالح الأمنية لجيران ليبيا وأن نستعين بخبرتهم في هذه المسألة.

وسنواصل دعم الاتصالات الوثيقة في عملنا مع القوى السياسية الرائدة من مختلف المناطق في ليبيا باستمرار، ونحثها على التوصل إلى تسوية بشأن القضايا الرئيسية للعملية السياسية. ونحن مستعدون للتعاون البناء مع الشركاء الدوليين.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أقدم اعتذار وزير خارجية النيجر، الذي لم يتمكن من حضور جلسة اليوم بسبب عائق وقع في اللحظة الأخيرة.

وأود أن أشكر السيد يان كوبيش، المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، على إحاطته الممتازة، التي أتاحت لنا تقييم الحالة في البلد من حيث التقدم المحرز والتحديات التي لا يزال يتعين التغلب عليها. والمشاركة المستمرة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى جانب الليبيين قد أسهمت بشكل لا يمكن إنكاره في الزخم الإيجابي السائد حاليا في ليبيا.

ويرحب وفد بلدي أيضا بمشاركة رئيس الوزراء عبد الحميد محمد الدبيبة، ووزير الخارجية الألماني، ووزيري الخارجية التونسي والكيني، وكذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية، في عملنا، مما يدل، إذا لزم الأمر، على مدى ملاءمة اختيار الرئاسة الفرنسية تنظيم هذه المناقشة اليوم.

بعد ١٠ سنوات من النزاع بين الأشقاء، كان التقدم المشجع المحرز مؤخرا في ليبيا مدفوعا من قبل الليبيين أنفسهم، حيث عقدوا العزم على تحقيق المصالحة مع بعضهم البعض والمضي قدما في ظل الدعم البناء المقدم من البلدان المجاورة والمجتمع الدولي. وأود أن أشيد بألمانيا لعقدها المؤتمرين الدوليين في برلين، اللذين مهدت نتائجهما المهمة الطريق لتحقيق السلام في ليبيا.

كما نرحب بالمحادثات الدؤوبة التي مكنت جميع الأطراف الفاعلة المعنية بالأزمة في ليبيا من التحدث مع بعضها البعض والتعهد بإنهاء جميع أشكال التدخل الأجنبي التي كانت، كما نعلم، عائقا حقيقيا أمام النهوض بمختلف مكونات عملية المصالحة بين الفصائل الليبية. كما نحيي تونس، التي مكنت ضيافتها من إجراء مشاورات مباشرة بين الأطراف السياسية الليبية الفاعلة.

إن المبادرات التي ذكرتها للتو – ومبادرات أخرى كثيرة – أسهمت إسهاما كبيرا في الزخم الإيجابي الحالي في ليبيا، الذي نرحب به جميعا اليوم. ويسرنا الإشارة إلى أن وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، الذي دعت إليه أطراف النزاع، لا يزال قائما. وندعو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الجديدة إلى كفالة التنفيذ الدقيق لخريطة الطريق السياسية التي اتفق عليها ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠.

إن قيام المجلس الرئاسي بإنشاء المفوضية العليا للمصالحة الوطنية خطوة إيجابية جدا، وجديرة بالترحيب.

بما أن الليبيين ملتزمون بتنظيم انتخابات وطنية بحلول ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، سيتطلب الأمر تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي. ومن الضروري أيضا للمجلس أن يتكلم بصوت واحد لكي يبعث بالرسالة الصحيحة لثني جميع مثيري الشغب المحتملين عن أعمالهم، حيث يمكن لأعمالهم أن تعرض للخطر ذلك اليوم التاريخي لليبيا. ويجب أن تحقق الانتخابات الطموح الكبير للشعب الليبي في تعزيز وتوطيد استقلال البلد وسيادته، وسلامته الإقليمية، وهويته الوطنية.

أما على الجبهة الأمنية، فلا بد من اتخاذ تدابير للحيلولة دون معاناة منطقة الساحل المجاورة من موجة ثانية من العواقب المباشرة للصراع. إن الأحداث المأساوية التي شهدتها تشاد تمثل تحديا لنا، وتذكرنا بمدى إلحاحية الأخذ في الحسبان ضرورات إحلال السلام والاستقرار والأمن في البلدان المجاورة لليبيا.

وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن انسحاب المقاتلين الأجانب الذي يريده عن حق، الليبيون والمجتمع الدولي، ينبغي أن يتم بطريقة منسقة ومنظمة، بالتعاون مع بلدان المنشأ وتحت إشراف الأمم المتحدة.

ذلك البلد الذي كان في السابق مستقرا ومزدهرا، أصبح الآن فيه ما يقرب من ١,٣ مليون شخص يعتمدون على المعونة الإنسانية، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٠٠ ٠٠٠ شخص منذ العام الماضي. ويضاف إلى ذلك آثار جائحة مرض فيروس كورونا، التي تزيد من تفاقم الحالة الإنسانية. نحن في النيجر، يحدونا وطيد الأمل في إعادة بناء ليبيا، لكي يتمكن في النهاية بنات وأبناء ذلك البلد الغني من الاستفادة في سلام من مواردهم الهائلة.

لا أستطيع أن أنهي بياني من دون الإشارة إلى الوضع المأساوي الذي يجد فيه المهاجرون واللاجئون الأفارقة أنفسهم في ليبيا بسبب سوء المعاملة التي يتعرضون لها من قبل مختلف الفصائل. لذلك، من الضروري، كما قال الأمين العام، إعادة النظر في سياسة المهاجرين واللاجئين الذين يجري اعتراضهم في البحر وإنزالهم على الأراضي الليبية لمنع المعاناة التي لا توصف والتي يتعرض لها العديد من النساء والأطفال في مراكز الاحتجاز، وهي مراكز كثيرا ما تكون خارجة عن سيطرة السلطات الليبية.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص يان كوبيش على إحاطته، وأعرب عن دعم إستونيا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونرحب بمناقشة اليوم الرفيعة المستوى، ونتطلع إلى الاستماع إلى جميع المتكلمين.

ولئن كانت التطورات السياسية والأمنية، منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الليبي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، مشجعة للغاية، ولكن مما هو في غاية الأهمية الاستمرار في اتخاذ تدابير ملموسة لتحقيق السلام الدائم في ليبيا. ومن الأمور الحاسمة في هذا الصدد القيام بكل الأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، على النحو المبين في خريطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي

الليبي وفي القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١). ونحض جميع السلطات المعنية على اتخاذ خطوات فورية للتوصل إلى اتفاق بشأن الأساس القانوني للانتخابات حتى تتسنى مواصلة عملية الإعداد لها في الوقت المناسب.

من المهم للغاية ضمان مشاركة المرأة والشباب مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع مراحل العملية السياسية وعلى جميع مستوياتها. والطريقة الوحيدة الممكن تطبيقها لتحقيق سلام دائم تتمثل في إيجاد حيز آمن للنساء والشباب للتعبير عن آرائهم بدون خوف من الانتقام.

لا يزال دعم المجتمع الدولي لجهود السلام الليبية حيويا. ونرحب بمؤتمر برلين الثاني بشأن ليبيا الذي انعقد في ٢٣ حزيران/يونيه، والذي أكد من جديد التزام المشاركين بالعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة وتتولى ليبيا قيادتها وملكيتها. وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء الكامل بتلك الالتزامات وتنفيذها، بما في ذلك إنهاء جميع التدخلات الأجنبية في ليبيا.

ويجب تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر تنفيذا كاملا. ومن العناصر الأساسية لتنفيذه إبعاد جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب من دون مزيد من التأخير. ويجب فورا وقف جميع الأعمال التي تنتهك الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى ليبيا. ونرحب بجهود عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط في دعم تنفيذ حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، من المهم اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ آلية رصد وقف إطلاق النار ذات القيادة والملكية الليبية، بما في ذلك من خلال النشر السريع لعنصر الدعم الدولي التابع لها.

لا تزال الحالة الإنسانية في ليبيا تبعث على القلق. ولا يزال المهاجرون وطالبو اللجوء يتعرضون للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس. ومن المهم أن تتخذ السلطات إجراءات لتخفيف معاناة المدنيين وضمان حرية الوصول للعاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية.

يجب استعادة الثقة في المجتمع لكي يعم السلام الدائم. ومن المهم للغاية ضمان إجراء تحقيق شامل في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، والقتل الجماعي، والتعذيب، والاختفاء القسري، وضمان العدالة للضحايا. إن مكافحة الإفلات من العقاب، وضمان المساءلة، والتركيز على المصالحة كلها أمور أساسية لالتئام جراح المجتمع.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أرحب بدولة السيد عبد الحميد الدبيبة، رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية الليبية، وأرحب أيضا بوزراء الخارجية وموظفي مجلس الوزراء، والأمين العام لجامعة الدول العربية الموجودين بين ظهرانينا اليوم. وأشكر أيضا السيد يان كوبيش، المبعوث الخاص للأمين العام، على إحاطته.

خلال الأشهر القليلة الماضية، شهد الليبيون تقدما كبيرا من خلال الأهداف والمسؤوليات المشتركة، والالتزام الشديد في سعيهم لاستعادة السلام والاستقرار. وتشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بتلك التطورات، وتشجع حكومة الوحدة الوطنية على البقاء على هذا المسار.

إن تعزيز الزخم الحالي حيوي لمولد ليبيا جديدة. ونرحب بالدور الفعال لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ونؤكد من جديد دعمنا للعملية المتعددة المسارات ذات القيادة والملكية الليبية. ونتطلع أيضا إلى تجديد ولاية البعثة في أيلول/سبتمبر، وندعو إلى تعزيز قدرة البعثة على الاضطلاع بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الرامية إلى مساعدة البلدان الأصلية للمقاتلين والمرتزقة العائدين، إلى جانب التصدي لتدفق الأسلحة غير المشروعة.

نعرب أيضا عن تقديرنا للعمل والمبادرات الهامة جدا من جانب الاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية، والاتحاد الأوروبي، وبقية الشركاء الدوليين. يجسد مؤتمر برلين الثاني بشأن ليبيا الذي انعقد الشهر الماضي التزام المجتمع الدولي بدعم ليبيا. وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بالمؤتمر وتؤيد الوثيقة الختامية (S/2021/595، المرفق).

في الوقت الذي تواصل فيه ليبيا سعيها من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو دائم، يجب وضع اللمسات الأخيرة على بعض المهام الحاسمة. وتشمل هذه المهام، في جملة أمور، الوفاء بالترتيبات اللازمة لإجراء انتخابات شاملة، وحرة، ونزيهة، وشفافة وذات مصداقية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر؛ وتعزيز إعادة توحيد المؤسسات الليبية؛ والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك الانسحاب الكامل لجميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب والأشراف عليه على النحو الواجب لتحاشي أي عواقب وخيمة على منطقة الساحل والقارة الأوسع؛ والشروع في عملية مصالحة وطنية، يدعمها الاتحاد الأفريقي.

إن الظروف التاريخية والظروف الراهنة لليبيا تتطلب من جميع أصحاب المصلحة في العملية السياسية الوفاء بالتزاماتهم. تكرر سانت فنسنت وجزر غرينادين دعوتها المُلِّحة إلى التقيد الكامل بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واحترام سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والامتثال الكامل لحظر الأسلحة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١) و ٢٥٧٨ (٢٠٢١).

ونحث جميع الأطراف الليبية المعنية والجهات الفاعلة الخارجية ذات النفوذ على تقديم المساعدة في هذا الصدد.

وإن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية التي تواجهها الفئات الضعيفة، ولا سيما اللاجئون والمهاجرون والمشردون داخليا والنساء والفتيات، تبعث على القلق. ونلاحظ دعوات الأمين العام المتكررة إلى إيلاء المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز اهتماما عاجلا، ونشدد على الأهمية البالغة التي يكتسيها ضمان حماية وسلامة هذه الفئات المعرضة للخطر. كما نكرر التأكيد على أن ليبيا ليست ميناء آمنا لعودة المهاجرين واللاجئين.

ولا بد أن يمضي السلام جنبا إلى جنب مع الأمن والتنمية، وينبغي للمجلس الوفاء بالتزاماته وضمان أن تسود الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار الكامل في ليبيا.

وبعد مرور ١٠ سنوات من الشكوك والصعوبات الشديدة، بات الليبيون على وشك رأب صدوع بلد مشتت. وتمثل الانتخابات المقبلة خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، نلاحظ الصعوبات التي تواجه التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإطار القانوني لإجراء الانتخابات، وما زلنا نأمل أن تتمكن الأطراف من التحلي بروح توفيقية تتيح التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسألة الحيوية.

ولا تقل ضرورة توحيد المؤسسات الحيوية، بما فيها المصارف المركزية، أهميةً وذلك لمعالجة أوجه القصور المالية، ومواجهة حالات النقص الاجتماعية والاقتصادية، والتصدي للجائحة التي لا تزال آثارها السلبية مستمرة.

كما نشجع الأطراف على تسوية خلافاتها بشأن ميزانية عام ٢٠٢١.

وختاما، تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بجميع الليبيين الذين عانوا وتنازلوا وأظهروا عزمهم على تغيير مسار بلدهم والذين يواصلون السعي إلى تحقيق ما هو أفضل في سبيل إحلال السلام والاستقرار الدائمين. ولا زلنا متضامنين معهم.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص على إحاطته الشاملة. كما أود أن أشكر فرنسا على عقد جلسة اليوم الرفيعة المستوى، مما يعكس الأهمية التي نوليها جميعا لمستقبل ليبيا.

وأود أن أرحب بوجه خاص بحضور رئيس الوزراء السيد الدبيبة هنا اليوم، وكذلك بمشاركة الوزراء والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أبو الغيط.

وفي هذه المرحلة الحاسمة التي تشهدها ليبيا، سأكون مقصرا إن لم أسلط الضوء على التقدم الكبير الذي تم إحرازه حتى الآن. إذ يُعتبر اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر وتأييد حكومة الوحدة الوطنية في آذار/مارس إنجازين هامين للغاية تحقَّقَا بشق الأنفس.

ولكن، كما أوضح الآخرون، لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به. ويشمل ذلك إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر كما هو مقرر؛ والانسحاب الفوري لجميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب من ليبيا؛ وتوحيد المؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا. ومع مراعاة ذلك، ترحب أيرلندا باستنتاجات مؤتمر برلين الثاني الذي عقد في ٢٣ حزيران/يونيه وتؤيدها.

ومن المؤسف للغاية أن ملتقى الحوار السياسي الليبي لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الأساس الدستوري لانتخابات كانون الأول/ديسمبر بحلول الموعد النهائي المحدد في ١ تموز/يوليه. وإننا نكرر تأكيد دعمنا الثابت لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الوطنية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، على النحو المبين في خريطة طريق الملتقى السياسية المتفق عليها ووفقا للقرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١). وندعو السلطات الليبية ومجلس النواب إلى القيام بجميع الأعمال التحضيرية اللازمة ونشجع ملتقى الحوار السياسي الليبي على مواصلة السعي إلى إيجاد حل توفيقي عملي بشأن إرساء الأساس الدستوري.

وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الآن أن تضاعف جهودها الرامية إلى صون العملية السياسية من المخاطر التي قد تعترض سبيل المضي قدماً. فإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة يشكل أساس كل مجتمع ديمقراطي. وأي تأخير في الجدول الزمني المحدد في كانون الأول/ديسمبر قد يهدد عملية الانتقال السياسي في ليبيا وآفاق تحقيق الإصلاح الأمني والاقتصادي على حدّ سواء. وستُتاح للمجلس فرصة تقييم التقدم المحرز في أيلول/سبتمبر.

ونرى أن توعية الناخبين توعيةً شاملة، فضلا عن اتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان سلامة جميع المشاركين في العملية السياسية، عنصران أساسيان من عملية التحضير للانتخابات. وتؤكد أيرلندا ضرورة، بل حق مشاركة المرأة وانخراطها الكامل في جميع المجالات المتصلة بعملية الانتقال الديمقراطي وتسوية النزاعات وبناء السلام. كما يجب دعم الشباب وإشراكهم في هذه العمليات.

ونشجع البعثةَ على الشروع في نشر مراقبي وقف إطلاق النار في ليبيا في أقرب وقت ممكن. ولا مغالاة في التأكيد على أهمية إدماج المنظور الجنساني إدماجا كاملا في رصد وقف إطلاق النار، تمشيا مع القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١).

ونرحب باعتماد القرار ٢٥٧٨ (٢٠٢١) بالإجماع في الشهر الماضي، ونشيد بعملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لجهودها المستمرة الرامية إلى دعم تنفيذ حظر الأسلحة.

كما نشجع على مزيد من الدعم الدولي والتعاون الإقليمي بين ليبيا وجيرانها لإتاحة نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها وتنسيق عودتها إلى بلدانها الأصلية.

وبالإضافة إلى التحديات السياسية والأمنية، ينبغي ألاّ نُغفل أهمية معالجة المسائل الإنسانية والإنمائية الحيوية. وإن الإصلاح الاقتصادي والمالي، فضلا عن تعزيز المؤسسات الليبية، أمر بالغ الأهمية لتحقيق انتعاش على المدى الطويل. ونرحب باختتام استعراض المراجعة المالية الدولي لمصرف ليبيا المركزي، الذي يمهد الطريق للتوحيد، كما أوضح المبعوث الخاص في وقت سابق. كما ندعو مجلس النواب إلى الموافقة على ميزانية تسمح بتواصل المساعدات الإنسانية الضرورية والأنشطة على صعيد الهياكل الأساسية.

ونشدد على ضرورة امتثال جميع الأطراف في ليبيا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ونلاحظ بقلق الانتهاكات الخطيرة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2021/451). ونؤكد على ضرورة ضمان المساءلة عن تلك الانتهاكات. فمكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لمنع حدوث انتهاكات في المستقبل، وإننا نؤيد تماما عمل البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا في هذا الصدد.

ونرحب بجهود حكومة الوحدة الوطنية، التي تعمل بوجه خاص مع الاتحاد الأفريقي، من أجل استهلال عملية مصالحة وطنية، ونشجع

السلطات الليبية على تعزيز مؤسسات العدالة الانتقالية. ويجب النظر إلى عمل المحكمة الجنائية الدولية على أنه مكمل لتلك المبادرات المحلية الهامة. ونواصل دعوة الدول إلى التعاون مع المحكمة في التحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب جرائم دولية خطيرة في ليبيا.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في ليبيا، ونردد الشواغل التي أعرب عنها المبعوث الخاص في وقت سابق. فمن الضروري إدراج الأحكام المتعلقة بحماية الأطفال في رصد وقف إطلاق النار والعمليات الانتقالية. وندعو إلى وضع حد لممارسة احتجاز المهاجرين تعسفاً لفترات غير محددة، ولا سيما احتجاز الأطفال.

وأود أن أختم بياني بالتذكير بمسؤوليتنا الجماعية، بوصفنا أعضاء في المجلس، عن الوفاء بالتزامات مؤتمر برلين وقرارات المجلس ذات الصلة لتمكين الشعب الليبي من بناء بلد موحد وديمقراطي يسوده السلام.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة الهامة، ولوزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية في فرنسا على ترؤسها. وأرحب بحضور دولة رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا في هذه الجلسة وكذلك الوزراء وممثلي الدول. وأشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته الشاملة.

بعد ما يقرب من عقد من الزمن، باتت ليبيا على أعتاب تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل. ولذلك، نرحب ترحيبا حارا بالتطورات الإيجابية على صعيد المسارين السياسي والأمني في البلد منذ بداية العام. ويجب الحفاظ على هذا الزخم والتصدي للتحديات الراهنة على نحو شامل.

وأود في هذا الصدد أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالمسار السياسي، ندعو الأطراف المعنية في ليبيا إلى حل خلافاتها العالقة والتعجيل بجميع الترتيبات القانونية واللوجستية اللازمة لضمان إجراء الانتخابات الوطنية تمشيا مع خريطة الطريق المتفق عليها. كما نؤكد على أهمية ضمان مشاركة المرأة مشاركةً كاملة ومتساوية ومجدية في تلك العملية.

ونشيد بألمانيا لعقدها مؤتمر برلين الثاني المعني بليبيا، كما نثني على جميع المشاركين لالتزامهم بعملية السلام في ليبيا. ويكتسي استمرار التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة والشركاء الدوليين الآخرين أهمية حيوية في دعم عملية السلام في ليبيا في هذه المرحلة الحرجة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يعزز ويدعم الحوار وتدابير بناء الثقة وجهود المصالحة فيما بين الأطراف المعنية.

ثانيا، فيما يتعلق بالمسار الأمني، من الضروري أن تنفذ جميع الأطراف المعنية كامل أحكام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. ويجب أن يصاحب ذلك الالتزام بحظر توريد الأسلحة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن ليبيا. وسيهيئ تحسين الحالة الأمنية في البلد بيئة مواتية للانتخابات المقبلة ومسارا نحو تحقيق السلام المستدام بعد ذلك. ونتطلع إلى سماع المزيد عن عمل البعثة في دعم آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها، على النحو المبين في القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١).

ونؤكد دعمنا مجددا لانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية، تمشيا مع اتفاق وقف إطلاق النار والقرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١). ويجب تنفيذ تلك العملية في الوقت المناسب وبطريقة منظمة وشاملة، وألا تترجم إلى عدم استقرار للدول المجاورة والمنطقة. ونود أيضا أن نرى مزيدا من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال نزع سلاح المقاتلين المسلحين ذوي الصلة بليبيا وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

ثالثا، فيما يتعلق بالمسار الاقتصادي والإنساني، نشيد بالجهود المبذولة حاليا لتيسير توحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية في ليبيا، ونود أن نشهد المزيد من التقدم في ذلك الصدد. ومع أن القتال قد توقف، لا تزال التحديات الإنسانية قائمة. وندعو الشركاء الدوليين إلى

مواصلة تقديم الدعم، لا سيما للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمهاجرين في ليبيا، تلبية لاحتياجاتهم وتصديا لما يواجهونه من تحديات. ونرحب بجهود الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في دعم عملية التلقيح ضد مرض فيروس كورونا في ليبيا، ونود أن نشهد تقديم مزيد من العون للبلد في ذلك الصدد.

وبالإضافة إلى ذلك، تشيد فييت نام بالجهود المبذولة لتطهير الطرق الساحلية في ليبيا من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وندعو إلى بذل مزيد من الجهود في مجال الحد من المخاطر لحماية المدنيين من المتفجرات من مخلفات الحرب.

وفي الختام، تؤكد فييت نام من جديد دعمها المستمر لعملية السلام التي يقودها الليبيون ويتولون زمام أمورها. ويحدونا أمل صادق في أن يحقق الشعب الليبي قريبا السلام المستدام والتنمية المستدامة لجميع الليبيين.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد كوبيش، على إحاطته المفيدة جدا. ونرحب أيضا بالمشاركة الرفيعة المستوى للأطراف المعنية. وأود أن أسلط الضوء اليوم على أربع مسائل.

أولها أهمية إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. فبينما نرحب بالتقدم المحرز، نشعر بالقلق إزاء الجمود بشأن الأساس الدستوري للانتخابات، الذي يهدد بتقويض كل ما تحقق في العام الماضي. ونحث المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب، فضلا عن غيرهما من مؤسسات الدولة ذات الصلة، على الاضطلاع بدورهم في توضيح الأساس الدستوري وسن التشريعات اللازمة بحلول ١ آب/أغسطس.

ونتوقع من منتدى الحوار السياسي الليبي، بدعم وتيسير نشطين من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أن يتخذ ما يلزم من الخطوات، وفقا لخريطة الطريق التي اتفق عليها أعضاؤه، لتيسير إجراء الانتخابات في الوقت المحدد. فإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع أمر حيوي بالنسبة لليبيا للمضي قدما. وذلك يعني أنه يجب ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة، سواء كانت ناخبة أو مرشحة.

ثانيا، يجب تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ تنفيذا كاملا. وكما دعا الليبيون أنفسهم، من الأهمية بمكان أن تغادر جميع القوات الأجنبية والمرتزقة البلد وأن تُنفذ ولاية القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١) لنشر مراقبي وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن من أجل حماية وقف إطلاق النار الحالي. وندرك أيضا شواغل بلدان المنطقة بشأن ما يمكن أن يترتب على عودة المقاتلين الأجانب و/أو المرتزقة من آثار مزعزعة للاستقرار. ولذلك فمن الضروري كفالة عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويمكن أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمنظمات الإقليمية بأدوار مهمة في تيسير العملية والتعاون فيما بين البلدان المعنية.

وتتعلق نقطتي الثالثة بحظر توريد الأسلحة. وكما ذكر فريق الخبراء المعني بليبيا، لا يزال الحظر غير فعال. ويشكّل التدفق غير المشروع للأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا عقبة واضحة أمام تحقيق السلام وإحراز التقدم في البلد. ونحث جميع الجهات الفاعلة مرة أخرى على التقيد بحظر توريد الأسلحة وتجنب زيادة تأجيج النزاع. وتدعم النرويج عملية إيريني للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط في تنفيذها لحظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا.

أما النقطة الرابعة والأخيرة فتتمثل في الإعراب عن استمرار شعور النرويج بالقلق إزاء الغرق المأساوي للمهاجرين واللاجئين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط. ونحث السلطات الليبية على احترام القانون الدولي فيما يتعلق بعمليات البحث والإنقاذ. ونشعر بالقلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بالاحتجاز التعسفي للمهاجرين واللاجئين، بمن فيهم الأطفال، في مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية. فحماية أضعف الفئات وكفالة حماية حقوقها أولوية لتحقيق لسلام

والوئام الدائمين، كما يجب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية يشكّل تحديا. ونحث على تيسير الوصول الآمن وبدون عوائق للعاملين في المجال الإنساني في ليبيا لحماية المحتاجين ومساعدتهم.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم النرويج لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمبعوث الخاص كوبيش، فضلا عن تيسير البعثة المستمر والنشط للعملية السياسية التي يقودها الليبيون ويتولون زمام أمورها. ولا غنى عن دعمهما لإجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد كوبيش، المبعوث الخاص للأمين العام، على إحاطته وأرحب بحضور رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية الليبية والوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا والأمين العام لجامعة الدول العربية في هذه الجلسة.

وبدعم من المجتمع الدولي وبفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف الليبية، استمر وقف إطلاق النار ككل، وتبدي الأطراف التزاما بإنهاء الحرب والدفع بليبيا قدما على الطريق نحو السلام وإعادة الإعمار من خلال إجراء انتخابات عامة في كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك تحديات كثيرة أمام جميع الأطراف للتوصل إلى توافق شامل وجامع في الآراء بشأن مستقبل بلدهم.

ويمر النهوض بالعملية السياسية في ليبيا بمرحلة حرجة تتطلب من جميع الأطراف تعزيز الحوار والمشاورات والبناء على توافق الآراء وتوسيعه نطاقه بما يخدم مصالح البلد والشعب الليبي. ومستقبل ليبيا في أيدي الشعب الليبي. ونأمل أن تغتنم جميع الأطراف الليبية هذه الفرصة التاريخية لتعزز معا استقرار البلد على المدى الطويل والتنمية المستدامة. وأود أن أذكر النقاط التالية.

أولا، فيما يتعلق بمواصلة النهوض بعملية الانتقال السياسي، تستعد حكومة الوحدة الوطنية الليبية بنشاط حاليا لإجراء انتخابات عامة وعقد مؤتمرات للمصالحة. وبُذلت جهود كثيرة لتوحيد البنك المركزي ومؤسسات الدولة الأخرى. ويمثل ذلك تقدما، وينبغي الاعتراف بكونه كذلك. وفي مؤتمر برلين الثاني المعني بليبيا الذي عُقد الشهر الماضي، أكد المجتمع الدولي من جديد دعمه لعملية سياسية يقودها الليبيون ويتولون زمامها، فضلا عن سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

وتأمل الصين في أن ترقى جميع الأطراف إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي؛ وتعزز إجراء الحوار والمشاورات؛ وتحل القضايا العالقة، من قبيل الأساس الدستوري للانتخابات، على النحو المناسب؛ وتجري الانتخابات وفقا لخريطة الطريق. وتدعم الصين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تنفيذها للولاية التي كلفها بها مجلس الأمن، المتمثلة في التنسيق الفعال لمزيد من الخطوات العملية لتحديد الإطار القانوني للانتخابات وترتيباتها العامة ومساعدة الحكومة الليبية في المضي قدما في استعداداتها لإجراء الانتخابات.

ثانيا، يجب أن يبذل جميع الشركاء الليبيين كل جهد ممكن لتعزيز وقف إطلاق النار، عن طريق التمسك بقوة بالسلام والاستقرار. وترحب الصين بإعلان الحكومة الجديدة إعادة فتح الطريق الساحلي السريع في سرت. وهو تدبير هام لتنفيذ آلية مراقبة وقف إطلاق النار. وتتطلع الصين إلى نشر سريع لفريق رصد وقف إطلاق النار التابع للبعثة، الذي ينبغي أن يكفل أداء موضوعيا ومحايدا. وسيكون للانسحاب المنظم والمنتظم للمقاتلين والمرتزقة الأجانب أثر تال على صون الأمن الليبي والإقليمي.

وقد أعرب مجلس الأمن في اجتماعه بصيغة آريا في الشهر الماضي عن شواغل مماثلة. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز المشاورات بشأن ترتيبات انسحاب المقاتلين والمرتزقة الأجانب؛ ومراعاة شواغل البلدان المجاورة مراعاة تامة؛ وتعزيز العمل الإقليمي والمنسق؛ والتصدي بفعالية، من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، لمسائل انتشار الأسلحة وتسلل الجماعات المسلحة إلى البلدان المجاورة تفاديا لزيادة المخاطر التي تهدد الأمن الإقليمي.

ثالثا، يجب زيادة الدعم لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ومنذ إنشاء حكومة الوحدة الوطنية تحت قيادة رئيس الوزراء الدبيبة، تم الاضطلاع بقدر كبير من العمل لتعزيز الإصلاح المالي، وتحقيق الاستقرار في إنتاج النفط، وتحسين الخدمات العامة، وتعزيز التعاون الأجنبي. وتواجه ليبيا الآن العديد من الصعوبات والتحديات في مجال إعادة الإعمار الوطني. وهناك نحو ١,٣ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

وتدعو الصين البرلمان الليبي إلى تسريع مراجعة الميزانية الوطنية الموحدة والموافقة عليها وتقديم ضمانات مالية للخدمات العامة والرعاية الصحية والتعليم. ومن المأمول أن يشارك الشركاء الدوليون بنشاط في إعادة إعمار ليبيا، ودعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية، وزيادة المساعدة الإنسانية.

وفي الآونة الأخيرة، كان هناك عودة لجائحة فيروس كورونا. وسيواصل المجتمع الدولي دعم الحكومة الليبية في مكافحة الجائحة وتقديم المساعدة في مجال اللقاحات. إضافة إلى ذلك، فإن الأصول المجمدة للحكومة الليبية هي الثروة المشتركة للشعب الليبي وينبغي استخدامها لإعادة إعمار البلد وتنميته. وتدعو الصين مرة أخرى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا إلى الاستجابة لشواغل الشعب الليبي، والتعجيل بتقييم مدى الخسارة في الأصول الليبية المجمدة، وطرح حلول عملية.

ومن الأهمية بمكان أن يظل المجلس متحدا في استجابته للحالة في ليبيا. وتؤيد الصين الأمم المتحدة في مواصلة الاضطلاع بدور قيادي في العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للحالة في ليبيا. ونود أن نعمل مع المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الليبي على الشروع في السير على طريق التنمية السلمية والإسهام في الاستقرار والازدهار الدائمين.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب المكسيك بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن.

كما أشكر المبعوث الخاص كوبيش على إحاطته. وقد ذكرنا بالتحديات المعقدة التي لا يزال الشعب الليبي يواجهها في تحقيق انتقال سياسي ناجح.

ونرحب أيضا بالمشاركين الرفيعي المستوى، ولا سيما رئيس وزراء ليبيا، الذي أعرب له عن تضامن المكسيك على طريق السلام والمصالحة في بلده.

بادئ ذي بدء، أود أن أسلط الضوء على التقدم الذي حققه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية فيما يتعلق بالعملية السياسية. ونظرا للمسؤولية التي يتحملها منتدى الحوار السياسي الليبي، أمكن التغلب على الانقسامات واتخاذ خطوة حاسمة نحو توحيد المؤسسات، والحفاظ على صحة اتفاق وقف إطلاق النار.

وقد أكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا على أهمية أن يتحكم أصحاب المصلحة الليبيون في مصيرهم. وبهذه الروح، نرحب بانضمام السلطات الليبية خلال مؤتمر برلين الثاني إلى لجنة الرصد الدولية لليبيا، مما يؤكد دون شك شرعية تلك العملية.

ونتفق مع الوفود الأخرى على أنه من الضروري أن يتوصل أصحاب المصلحة السياسيون الليبيون إلى اتفاق بشأن الإطار القانوني لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وتشدد المكسيك على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المشاركة الكاملة للنساء والشباب. وتمثل انتخابات كانون الأول/ديسمبر فرصة فريدة للمصالحة بعد عقد من الصراع المدني الذي طال أمده.

ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل كل جهد ممكن، من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لتقديم الدعم اللازم لمنع العملية الانتخابية من تعميق الانقسامات الداخلية وتعريض التقدم المحرز للخطر. غير أن الحاجة الملحة للمهام الانتخابية المعلقة، فضلا عن تلك المتعلقة بتوحيد المؤسسات الليبية، وخاصة المؤسسات الأمنية، ينبغي ألا تجعلنا ننسى ضحايا النزاع الليبي.

وكما سمعنا من قبل، هناك أكثر من مليون مدني بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص فروا من ديارهم بسبب الصراع، ولا يزال آلاف المهاجرين في مراكز احتجاز سرية. وندعو إلى احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وإلى اعتماد إطار قانوني يوفر الضمانات اللازمة.

كما تدعو المكسيك السلطات الليبية إلى تيسير عمل العاملين في المجال الإنساني في البلد. إن عمل المنظمات الإنسانية ضروري لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الضعفاء خلال الفترة الانتقالية، حيث يجري إعادة تنظيم خدمات الدولة الليبية. ونحث البعثة أيضا على بذل مساعيها الحميدة لدعم العمل الإنساني في ليبيا، وفقا لولايتها.

وفي الختام، نكرر دعوتنا جميع الأطراف الدولية الفاعلة إلى احترام حظر الأسلحة والتنسيق على النحو المناسب مع السلطات الليبية وبلدان المنطقة لضمان انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب. والحالة الأمنية الهشة في البلد وفي جميع أنحاء المنطقة تجعل ذلك أمرا حتميا.

ويرحب بلدي بزيادة مشاركة المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، في تنفيذ برنامج لإعادة المقاتلين الأجانب الموجودين في ليبيا إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن تساعد ليبيا التي تنعم بالسلام والرخاء على تحقيق الاستقرار في المنطقة برمتها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية في دولة ليبيا.

السيد الدبيبة (ليبيا): يسرني في البداية أن أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة بمناسبة تولي بلدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وعلى تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى والتي تناقش الحالة في بلدي، ليبيا.

كما أتقدم بالشكر للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، لجهوده ومتابعته الشخصية من أجل الوصول إلى حلول سلمية للأزمة الليبية. الشكر أيضا موصول للسيد يان كوبيش، المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته حول آخر التطورات التي يشهدها بلدي. ونتمنى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كل النجاح في ما تبذله من أجل مساعدة الليبيين وتقديم الدعم والمشورة لإيجاد حل للأزمة الليبية.

يعقد اليوم مجلس الأمن جلسته لمناقشة المسألة الليبية في ظروف تختلف عن تلك التي كانت في السابق نتيجة الانقسامات والخلافات والحروب خلال السنوات الماضية. واليوم نعيش بارقة أمل للخروج من النفق المظلم الذي دام لسنوات. فبفضل الله وجهود الليبيين وبدعم من الأمم المتحدة والدول الشقيقة والصديقة، نجحنا ولله الحمد في الوصول بليبيا إلى وضع أكثر استقرارا وإيجابية في ظل حكومة الوحدة الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار من خلال مبادرة تحقيق الاستقرار في ليبيا لليبية وقيادة مجموعة العمل الدولية على المسارين الأمني والاقتصادي.

فحكومتنا تمثل الجميع دون أي إقصاء وبعيد عن كل الصراعات حول الشرعية التي عانت منها ليبيا لسنوات عديدة. ولله الحمد استطعنا في فترة وجيزة ورغم كل التحديات أن نوحد أغلب المؤسسات التنفيذية للدولة ونتطلع إلى استكمال استحقاق المؤسسات السيادية التي هي من اختصاص مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، ونحثها بهذه المناسبة على الإسراع بتوحيد تلك المؤسسات حتى تستطيع الحكومة العمل بالكفاءة والفعالية المطلوبتين.

وبهذه المناسبة، نود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ولجنة المراجعة الدولية لحسابات البنك المركزي على جهودهما التي توجت بتوحيد البنك في طرابلس والذي سيسفر عن تحسين الوضع الاقتصادي للدولة وينعكس إيجابا على حياة المواطنين.

ونشدد على أن خيار الوصول بالبلد إلى تنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر يعدُّ بالنسبة لنا خيارا وطنيا واستحقاقا تاريخيا يتطلب العمل على تنفيذه تكاتف الجميع وكل حسب اختصاصه والمسؤولية المناطة به، وعلى رأسها العمل على إنجاز القاعدة الدستورية والقوانين الانتخابية اللازمة في أقرب وقت ممكن. ونحن من جهتنا كسلطة تنفيذية، نقوم بما في وسعنا لدعم

هذا الاستحقاق التاريخي حيث شكلنا لجنة وزارية لدعم الانتخابات وخصصنا الأموال المتاحة لدعم المفوضية العليا للانتخابات على الرغم من عدم استقرار الميزانية العامة لعدم اعتمادها من قبل مجلس النواب، والتي قدمناها قبل أكثر من ثلاثة أشهر فور اعتماد الحكومة لها. وهو الأمر الذي يعيق جهودنا الرامية إلى تحسين الوضع المعيشي لمواطنينا وتلبية احتياجاتهم العاجلة والطارئة، خصوصا الإنسانية منها وتوفير المناخ الملائم لإجراء الانتخابات.

أما فيما يتعلق بضمان أمن الانتخابات، أصدرنا تعليمات إلى وزارة الداخلية بتدريب ٣٠ ٠٠٠ عنصر من عناصر الوزارة سيتولون تأمين مراكز الاقتراع في جميع أنحاء الأراضي الليبية. وحرصا على متابعة هذا الملف المهم لضمان سلامة الناخبين والمرشحين والعملية الانتخابية برمتها. وفي هذا الصدد، أناشد إخوتي وأخواتي في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وأعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي لنبذ خلافاتهم وتحمُّل مسؤولياتهم التاريخية أمام الشعب الليبي من أجل الوصول إلى توافق في الآراء حتى نتمكن من إجراء الانتخابات العامة في موعدها المحدد.

تبقى مسألة المرتزقة والمقاتلين الأجانب في الأراضي الليبية من أكبر العوائق التي تحول دون الاستقرار في ليبيا. ونؤكد اليوم أمام مجلسكم الموقر على أهمية الإسهام معنا في التصدي لهذا الأمر وبكل قوة من خلال احترام جميع الأطراف لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتفاهمات مؤتمري برلين الأول والثاني، حيث عبّرت جميع الدول المشاركة عن التزامها بقرارات مجلس الأمن واحترام سيادة ليبيا ووحدة أراضيها. ونود التأكيد أيضا على أن استمرار وجود هؤلاء يشكل خطرا حقيقيا للعملية السياسية الجارية حاليا ولجهود الحفاظ على وقف إطلاق النار واستكمال توحيد المؤسسة العسكرية الليبية. وكما تعلمون، فإن سرعة إخراج هؤلاء المرتزقة والمقاتلين الأجانب هو أحد أحكام اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ الموقّع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وأحيي في هذا المكان أعضاء اللجنة في هذه المناسبة على جهودهم ووطنيتهم، رغم كل التحديات. ونجدد في هذا الصدد حرصنا على استكمال تدابير بناء الثقة من خلال اتخاذ خطوات عملية وعلى رأسها إعادة فتح الطريق الساحلي الذي يربط بين شرق البلد وغربه والإفراج عن جميع المحتجزين من كلا الطرفين.

في هذا الإطار، اسمحوا لي أن ألخص موقف الحكومة الذي ينعكس من خلال جهودها لتحقيق الاستقرار في المسارين الاقتصادي والأمني.

أولا، تؤكد حكومة الوحدة الوطنية أن استمرار وجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب على الأراضي الليبية أمر مرفوض، ونشدد على ضرورة انسحابها فورا وبشكل متزامن. ونذكر الدول المعنية بمسؤولياتها تجاه ما يقوم به مواطنوها خارج أراضيها وضرورة العمل على سحبهم فورا.

ثانيا، نطالب المجتمع الدولي بدعم ليبيا في توحيد المؤسستين العسكرية والأمنية والمساهمة معنا في دعم استراتيجية أمنية شاملة يتم من خلالها تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني وتأمين الحدود تعزيزا للاستقرار ومنعا لتهديد الأمن القومي، وبالأخص دول الجوار وبلدان منطقة الساحل. وهذه الإجراءات من شأنها تمكين الدولة من السيطرة على كامل أراضيها وحدودها مع جيرانها ومواجهة العدو الحقيقي لليبيا والمنطقة، المتمثل في الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله، وكذلك الجريمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر.

وتعمل حكومتنا أيضا على التصدي للهجرة غير الشرعية، وتثمّن كثيراً في هذا الصدد كل المواقف التي تدرك أن مسألة التصدي للهجرة لا تعالج بالتدابير المتخذة على البحر الأبيض المتوسط فقط أو على طول الساحل الليبي، بل أيضا لا بد من معالجة الهجرة وأسبابها من المصدر، فهي قضية إنسانية عالمية ولا يمكن أن تقتصر المسؤولية عنها على دول بعينها فحسب.

ثالثا، تود حكومة الوحدة الوطنية أن تذكر مجلس الأمن بالتزاماته وتعهداته بالحفاظ على أموال الشعب الليبي المتمثلة في الأصول الليبية

المجمدة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتعيد التأكيد على أن بعض الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول من خلال استغلالها للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) تشكل مصدر قلق كبير لنا ونرى أنها تتناقض مع مقاصد ذلك القرار. الأمر الذي يجعلنا نجزم بأن اتباع هذه الأفعال سيكون له الدور الكبير في الإضرار بأموال الليبيين، والتي تعهد مجلسكم الموقر بالمحافظة عليها.

ونعيد التأكيد هنا أيضا على مطالبنا السابقة التي ندعو فيها إلى ضرورة إحداث تعديلات على نظام العقوبات بالصورة التي تمكن المؤسسات الليبية المعنية من إدارة هذه الأموال، حتى وإن كانت مجمدة، مما يسمح لهذه المؤسسات من ممارسة عملها على أكمل وجه دون أي عقبات، نأيا عن وقوع المزيد من الأضرار بقيمة هذه الأصول وخسارتها.

كما نطالب بتعاون المجلس في إجراء بعض التعديلات على الاستثناءات الواردة في قراره، على الإعفاءات على سبيل المثال، كي يتسنى لنا توظيفها للأغراض الإنسانية والعملية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتؤكد حكومة الوحدة الوطنية القيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية لتحسين الخدمات للمواطنين وتوفير سبل العيش الكريم. ومن هنا، ندعو الدول المعنية بالوضع في ليبيا بالعمل على تهيئة المناخ للعمل الجماعي المنتج، وإيقاف المحاولات الداخلية الممنهجة لإضعاف قدرة الحكومة على مواجهة التحديات الاقتصادية التي يدفع ثمنها، للأسف، المواطن الليبي، وتضر أيضا بمصالح الدول التي لديها استثمارات في ليبيا.

ونود التأكيد على أن إنجاح العملية السياسية في ليبيا للخروج بها من أزمتها يتطلب إرساء مبدأ المصالحة الوطنية. لذا، ندعو من جديد المجتمع الدولي، وبالأخص الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع الأمم المتحدة دعم جهود المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية لإطلاق مسار المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، هذا المسار الذي من شأنه أن يعمل على إعادة بناء الثقة ودعم الاستقرار في البلد.

كما نطالب مجلسكم الموقر بتنفيذ قراراتكم المتوالية للتصدي للمعرقلين، المحليين والدوليين، الذين لا يزالون يهددون بالحروب والحلول العسكرية، ويعملون بكل ما أوتوا من قوة من أجل حرمان الشعب الليبي من التعبير عن إرادته.

وختاما، نغتنم هذه الفرصة اليوم لتجديد التزام حكومة الوحدة الوطنية للشعب الليبي وللعالم بأن خيار الدخول في حروب جديدة بين الليبيين قد أصبح من الماضي. وستعمل هذه الحكومة بكل ما أوتيت من جهد، وبالتعاون مع كل الليبيين، في العمل على الابتعاد عن الخلافات والحروب والبدء في بناء ليبيا الحديثة المستقرة الواحدة الموحدة. وشكرا لكم على اهتمامكم ببلدي وشعبي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ألمانيا الاتحادية.

السيد ماس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قطعت ليبيا شوطا طويلا في العام الماضي نحو تحقيق السلام والوحدة – فقد اختار مجلس النواب الليبي سلطة تنفيذية مؤقتة ووافق عليها، ووافق الممثلون العسكريون من كلا الجانبين على وقف إطلاق النار، وتم رفع إجراءات إغلاق منشآت النفط، مما وفر شريان حياة اقتصادي للشعب الليبي.

إننا مدينون بهذا التقدم للشعب الليبي، الذي يريد أن يريد أن يمسك بزمام مستقبل بلده. نحن مدينون بذلك للأمم المتحدة، التي أظهرت دعما متميزا لليبيا. مدينون بذلك لداعمي ليبيا الدوليين، الذين ما برحوا يعملون معا، بما في ذلك من خلال عملية برلين.

لقد تمكنا، في مؤتمر برلين الثاني، الذي عقد في ٢٣ حزيران/يونيه، من النهوض بخطتنا المشتركة بعدة طرق.

أولا وقبل كل شيء، تمت دعوة ممثلي ليبيا إلى طاولة المؤتمر. واضطلعت السلطة التنفيذية المؤقتة، التي يتولى رئاستها رئيس الوزراء الدبيبة، بدور رئيسي في جميع الأعمال التحضيرية والمفاوضات – وهي خطوة حاسمة نحو الملكية الليبية الكاملة لزمام الأمور.

ثانيا، أعاد جميع المشاركين التأكيد على الالتزام بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. وكان هناك اتفاق

واسع النطاق، تمشيا مع اتفاق وقف إطلاق النار الليبي وجميع القرارات ذات الصلة، على أن يغادر جميع المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة البلد. وعلينا الآن أن نجد طريقة لإنجاز ذلك دون تأخير.

ثالثا، أكد جميع المشاركين في المؤتمر من جديد على ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع، من المقرر عقدها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، لأن الليبيين يجب أن يتمكنوا أخيرا من إسماع أصواتهم.

ولدينا الآن فرصة للاستفادة من ذلك العمل. ولهذا السبب أطلب من المجلس اليوم أن يدعم تنفيذ نتائج مؤتمر برلين الثاني. وبناء على ذلك، نعول أيضا على القيادة المستمرة للمبعوث الخاص يان كوبيش وفريقه للدفع باتجاه إجراء الانتخابات في الموعد المتفق عليه في كانون الأول/ديسمبر.

ونأسف لعدم اتفاق ملتقى الحوار السياسي الليبي حتى الآن على أساس قانوني للانتخابات الوطنية. ويجب أن نتخذ موقفا قويا ضد أولئك الذين يؤيدون تأجيل الانتخابات لدوافع سياسية أنانية. وهنا، يجب على مجلس الأمن أن يؤكد من جديد أنه لن يتسامح مع أي عرقلة. لقد أحرزت ليبيا، بدعم من الأمم المتحدة والمجلس، تقدما كبيرا نحو تحقيق السلام والوحدة. والآن، يجب أن نواصل السير على هذا الطريق لجعل ذلك التقدم لا رجعة فيه. وهذا ما اتفقنا عليه في برلين قبل ثلاثة أسابيع، وأنا أعول على المجلس لمساعدتنا على الوفاء بذلك الالتزام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*)**:** أعطي الكلمة الآن للسيد أبو الغيط.

السيد أبو الغيط: أود في البداية أن أتقدم بالشكر إلى فرنسا على المبادرة بالدعوة إلى هذه الجلسة التي تأتي في توقيت مناسب تماما. وليس خافيا أن الكثير من الأطراف في عملية برلين يشعرون بالقلق، بل والإحباط، حيال ما يمكن أن يتعرض له المسار السياسي الليبي من تعطيل خطير، بما يهدد بتقويض الإنجازات الهامة التي تحققت خلال الفترة الماضية.

إننا هنا اليوم لكي نؤكد الزخم الإيجابي الذي حظيت به العملية السياسية منذ مؤتمر برلين الأول، ثم اتفاق جنيف لوقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وصولا إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي، والاتفاق على موعد الانتخابات، ثم تأكيد الإجماع الدولي المساند لهذا المسار في مؤتمر برلين الثاني الشهر الماضي. وأقول إن هذا الزخم الإيجابي لا بد أن يستمر. وأن التوقف أو التباطؤ سيمثل خزلانا حقيقيا وإحباطا كبيرا للشعب الليبي الذي علق آمالا كبيرة على العملية السياسية وما تنطوي عليه من فرصة لإخراج البلد من النفق المظلم الذي عانت بداخله لأكثر من عشر سنوات.

لقد راقبا جميعا مداولات ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف مطلع الشهر، وما انتهت إليه هذه المداولات من عجز عن الاتفاق على القاعدة الدستورية التي يفترض أن تجري على أساسها الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر القادم.

إن العجز عن بناء توافق في الآراء يعكس المصالح الضيقة، ويعيد إلى الأذهان حالة من الفرقة والانقسام كنا نظن أننا تجاوزناها من أجل بناء مستقبل لجميع أبناء الشعب الليبي، في شرق البلد وغربه على حد سواء.

إن الجامعة العربية تعمل باستمرار على تشجيع الأخوة الليبيين، من شتى التيارات السياسية أو الجغرافية، على الانتقال من منطق التنافس إلى منطق التوافق. على الأقل خلال الأشهر المقبلة من هذا العام، وذلك من أجل عدم تفويت هذه الفرصة السانحة، والعمل بشكل حثيث على تذليل العقبات كافة، سواء القانونية أو الدستورية أو اللوجستية التي تعرقل إتمام عملية الانتخابات في موعدها. إن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر يمثل معلما بارزا في مسار عملية إنقاذ ليبيا والحفاظ عليها، أي ليبيا ذات السيادة الكاملة على ترابها الوطني. أقول بكل وضوح إن إعادة الحديث عن موعد الانتخابات سيفتح بابا للتنافس والصراع، ولن يكون ذلك في صالح ليبيا أو الليبيين.

لقد أظهرت الأطراف المشاركة في مؤتمر برلين الثاني إجماعا كاملا على ضرورة مغادرة المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية للأراضي الليبية. وترى جامعة الدول العربية أن تحقيق هذا الأمر

ضرورة لازمة لإنجاح مسار الانتقال من الفوضى إلى الاستقرار، ومن صراع القوات الأجنبية على الأرض الليبية إلى صيانة استقلال ليبيا وسيادتها، وإنهاء حالة التدخل في شؤونها. إن خروج القوات الأجنبية من دون تأخير، مبدأ أساسي في العملية السياسية، وهو مبدأ تم التوافق حوله منذ مؤتمر برلين الأول، وجرى التأكيد عليه مجددا في مؤتمر برلين الثاني. بيد أنه حتى اليوم، وللأسف، لا يزال لم يتحقق. ولا شك أن التأخير والتباطؤ والمماطلة من جانب البعض في إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة ستكون له تداعياته السلبية الخطيرة على المسار السياسي برمته.

إن القضايا المتعلقة بالمرحلة الانتقالية في ليبيا عديدة ومتداخلة. وأود أن أشدد على ضرورة معالجة جميع هذه القضايا، في نفس الوقت، لضمان الانتهاء من هذه المرحلة بسلام. وأود هنا أن أتطرق بوجه خاص إلى قضيتين.

القضية الأولى، تتعلق بتوحيد مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية، وإن ما تحقق منها على هذا الصعيد لا يزال يقصر كثيرا عن المأمول. فحتى هذه اللحظة لم يتحقق اختيار محافظ جديد للبنك المركزي. أو تعيين رئيس للمحكمة العليا. وبعض الزخم الإيجابي الذي تحقق من خلال أعمال اللجنة العسكرية (٥+٥) قد بدأ بالفعل في التباطؤ والتراجع. إن توحيد المؤسسات جانب مهم من العملية الانتقالية في ليبيا، ولا بد من أن ينال الاهتمام الواجب ذلك أن استكمال الانتقال السياسي في هذا البلد مرهون بتطبيق مبدأ وحدة المؤسسات نفسها.

القضية الثانية، تتعلق بما رصدته الجامعة العربية من توجه لدى بعض الأطراف لتحويل الأراضي الليبية من ممر يأوي بعض المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء الذين تسللوا إلى أراضيها بصورة غير قانونية بأمل العبور إلى دول أخرى، وتصل أعداد هؤلاء الأشخاص إلى مئات الآلاف. أقول إن بعض الأطراف تسعى، ربما بقصد أو بدون قصد، إلى تحويل ليبيا من ممر إلى مستقر دائم لهؤلاء المهاجرين من خلال توطينهم في ليبيا. إننا ننبه إلى خطورة هذا التوجيه وتأثيراته السلبية الكبيرة على الاستقرار في ليبيا. ومع اقتناعنا الكامل بالضرورات الإنسانية التي تحكم هذا الملف، فإن الوضع الديمغرافي في ليبيا دقيق. ومما لا شك فيه أن المساس بالتوازن السكاني القائم على توطين مئات الآلاف من الأجانب على الأراضي الليبية سيؤدي إلى إضافة عامل جديد للأزمة، وبُعدٍ إضافي يزيد من تعقيدها.

في الختام، أؤكد مجددا على موقف الجامعة العربية الذي يتمسك بتطبيق خارطة الطريق السياسية بمحطاتها المتفق عليها، ومقتضياتها التي تحظى بإجماع الأسرة الدولية، وصولا إلى إجراء الانتخابات في موعدها. إذ أن المساس بهذا الموعد المحدد والمتفق عليه من جانب جميع الفرقاء والأطراف قد يُدخل البلد مجددا في نفق مظلم من الخلافات والتشرذم السياسي. الأمر الذي لا يرغب فيه أي طرف، إن أبناء الشعب الليبي جميعا يتطلعون إلى اجتياز هذه المرحلة الدقيقة والصعبة بأمان لوصول أول الطريق المفضي إلى الاستقرار في نهاية هذا العام إن شاء الله.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): معروض على المجلس نص بيان قدمه الرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في البيان.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2021/12.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.